

الصفاة AL SAFAT

شركة الصفاة للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY



التقرير السنوي 2010

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ
ناصر المحمد الأحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء



صاحب السمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد

رسالتنا

رعاية مصالح المساهمين على رأس سلم الأوليات لدى
شركة الصفاة للاستثمار وذلك عن طريق تحقيق عوائد
مستقرة والمحافظة على ارتفاع حقوق المساهمين على
المدى الطويل وخدمة العملاء بأساليب مهنية متميزة
لتلبية احتياجات عملائنا

وتلتزم شركة الصفاة للاستثمار بواجباتها ومسؤولياتها
تجاه المجتمع من خلال المشاركة في نمو وازدهار
دوران عجلة الاقتصاد الكويتي.

والله الموفق



الصفاة
AL SAFAT

شركة الصفاة للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

www.alsafatinvest.com - info@alsafatinvest.com

حولي - مقر مجموعة الصفاة - شارع بيروت - بجانب نادي القادسية

ص.ب. 20133 ، الصفاة 13062 ، دولة الكويت

1877777

مجلس الإدارة

● السيد / عبدالله أحمد عبدالله الشرهان

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
ممثلاً عن شركة القادسية القابضة

● السيد / عادل يوسف صالح ناصر الصقعي

نائب رئيس مجلس الإدارة
ممثلاً عن شركة وربة الأولى القابضة

● السيد / باسم سليمان محمد سليمان العتيبي

عضو مجلس الإدارة
ممثلاً عن شركة الصفاة العقارية

● السيد / عبدالوهاب أحمد عبدالوهاب المفلح

عضو مجلس الإدارة
منتخب

● السيد / عزام عبدالعزيز ابراهيم الفليح

عضو مجلس الإدارة
منتخب

● السيد / عبدالمحسن عبدالعزيز أحمد الصرعاوي

عضو مجلس الإدارة
ممثلاً عن شركة باسكت الكويتية للمواد الغذائية

● السيد / خلدون عبداللطيف عبدالحميد الصانع

عضو مجلس الإدارة
ممثلاً عن شركة الصفاة القابضة

تقرير مجلس الإدارة



بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات المساهمين الكرام:

يطيب لنا أن نلتقي بمناسبة إنعقاد الجمعية العمومية لشركة الصفاة للاستثمار وأن نقدم تقرير مجلس الإدارة السنوي والبيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

حضرات المساهمين الكرام:

ما زالت الأزمة المالية العالمية والتي القت بظلالها منذ شهر سبتمبر 2008 ودخلت عامها الثالث وما زالت تلقي بنتائجها على الأداء الاقتصادي والمالي على العالم وتباعاً على دولة الكويت، الأمر الذي أدى إلى استمرار تراجع النشاط الاقتصادي وعلى وجه التحديد القطاع البنكي والاستثماري والذي لم يلمس أي تحسن بل بالعكس مازلنا نرى انخفاض في حجم التداول في الأسواق المالية وإنخفاض مصادر التمويل وانخفاض مستمر في رأس مال السوق والتي حدثت من امكانية تنفيذ تغيرات ضرورية في الهيكلة المالية والإقتصادية بعد مرور أكثر من سنتين على الأزمة المالية مما أدى إلى تفاقم التأثيرات السلبية في بيئة عمل شركات الإستثمار، وإذا اعتبرنا عام 2009 عام الأزمة الفعلي فإن عام 2010 كان زاخر بالتحديات والصعوبات التي تطلبت المزيد من الحيطة والحذر، وأتخذنا بناءً على ذلك العديد من الإجراءات التحوطية.

حضرات المساهمين الكرام:

لقد استلم المجلس الحالي أعماله في 5 ديسمبر 2010 بعد صعوبات ليست بسهولة تعرضت لها الشركة، ومن أولياتنا التي رأينا التركيز عليها لما فيه صالح المساهمين هو دراسة وضع الإستثمارات الخارجية التشغيلية والعمل على إيجاد فرص بيع مناسبة وتسوية الوكالات الدائنة من النقد المتحصل من البيع، علماً بأن هذه الإستثمارات ذات طابع تشغيلي وتتمتع بتدفق نقدي

جيد، إلا أن الوضع السياسي الجديد على الشرق الأوسط أوجد عراقيل لم تكن بالحسبان، وان نرى بأنها مؤقتة إلا أنها أبطأت من المفاوضات التي كان منها بالمراحل النهائية لتنفيذ عملية البيع والتي نأمل أن تعود بالقرب العاجل، مما تتطلب من الإدارة العليا وتعليمات الجهات الرقابية أيضاً أن يتم التحوط وزيادة المخصصات في عام 2010 لتفادي هذه الخسائر في المستقبل بإذن الله.

حضرته المساهمين الكرام:

حققت شركة الصفاة للاستثمار خسائر عن السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2010 مبلغ وقدره (151,509,29) دينار كويتي أي ما يعادل (38.2) فلس للسهم الواحد مقارنة مع خسائر قدرها (16,136,030) دينار كويتي أي ما يعادل (20.9) فلس للسهم الواحد للعام المالي المنتهي في ديسمبر 2009.

هذا وقد بلغت مجموع أصول الشركة كما في 31 ديسمبر 2010 مبلغ وقدره 142 مليون دينار كويتي مقارنة مع 186 مليون دينار كويتي.

كما بلغت حقوق المساهمين للشركة الأم كما بتاريخ 31 ديسمبر 2010 مبلغ وقدره 77 مليون مقارنة مع 116 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2009 حيث بلغت القيمة الدفترية 100 فلس للسهم مقارنة مع 151 فلس للسهم كما في 31 ديسمبر 2009 كما بلغت إجمالي مطلوبات الشركة كما في 31 ديسمبر 2010 مبلغ وقدره 65 مليون دينار كويتي مقارنة مع 70 مليون كما في 31 ديسمبر 2009.

هذا ونرى أن نوضح للمساهمين أنه من ضمن خسائر الشركة المعلنة والبالغة 29 مليون دينار كويتي مخصصات مقابل أرصدة مدينة وموجودات أخرى قدرها 10 ملايين دينار كويتي وخسائر في انخفاض قيم استثمارات قدرها 12 مليون دينار كويتي.

حضرته المساهمين الكرام:

بلغت الوكالات الدائنة على الشركة كما في 31 ديسمبر 2010 مبلغ وقدره 58 مليون دينار كويتي منها وكالات مستحقة حتى تاريخ إصدار هذا التقرير 31 مليون دينار كويتي منها ووكالات تستحق بالمدى القصير 11 مليون

دينار كويتي وكما ذكرت في بداية هذا التقرير أن الشركة تسعى لبيع بعض استثماراتها الخارجية لسداد جزء من هذه الوكالات وجدولة بعضها الآخر والذي نأمل بتحقيقه خلال هذا العام بإذن الله.

حضرته المساهمين الكرام:

ليست الأزمة المالية والإقتصادية التي يمر بها العالم ومايتبعها من أزمات سياسة متتالية على منطقة الشرق الأوسط بشيء يستهان به والذي يفاجئنا بأزمات متتالية تحبط من إنجازات ومفاوضات تكون في مراحلها النهائية، إلا أننا مستمرين بتحقيق ما نسعى إليه حتى نتجاوز هذه المرحلة التي تتطلب جهداً ومثابرة والذي نسأل الله أن يعيننا عليه ويلهمنا الطريق الصواب لإكمال المسيرة بإذن الله.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أشكر الجهات الرقابية في دولة الكويت على دعمهم وحرصهم على مسيرة المؤسسات المالية والشكر موصول لزملائي أعضاء مجلس الإدارة ومدققين الحسابات والعاملين في الشركة على ما بذلوه من جهد وعطاء.

وختاماً لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسادة المساهمين على ثقتهم التي لم تهتز ودعمهم ومساهماتهم في دعم أنشطة الشركة التي أولونا إياها متطلعين أنا وأخواني أعضاء مجلس الإدارة لبذل المزيد من الجهد والعطاء لدعم مسيرة الشركة وأن نكون عند حسن الظن والله الموفق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

عبدالله أحمد الشهران

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى مساهمي شركة الصفاة للاستثمار:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً لعقد الارتباط الموقع معنا، قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذتها الشركة خلال الفترة المالية المنتهية في 2010/12/31م لإبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها في الآراء والإرشادات والقرارات الشرعية التي تم إصدارها من قبلنا.

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا على إدارة الشركة، أما مسؤوليتنا فتتحدد في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بذلك بناء على تدقيقنا.

لقد قمنا بتدقيقنا طبقاً لمعايير الضوابط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب منا تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات والإقرارات التي نعتبرها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا.

لقد قمنا بتدقيقنا على أساس فحص عينات من كل نوع من أنواع العقود والمعاملات المنفذة خلال الفترة، ونعتقد بأن أعمال التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً مناسباً لإبداء رأينا.

في رأينا:

- إن الشركة خلال الفترة المالية المحددة، ملتزمة بتنفيذ واجباتها تجاه تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها في الآراء والإرشادات والقرارات الشرعية التي تم إصدارها من قبلنا.
- إن الشركة غير مخولة بإخراج الزكاة وتقع مسؤولية إخراجها على المساهمين.

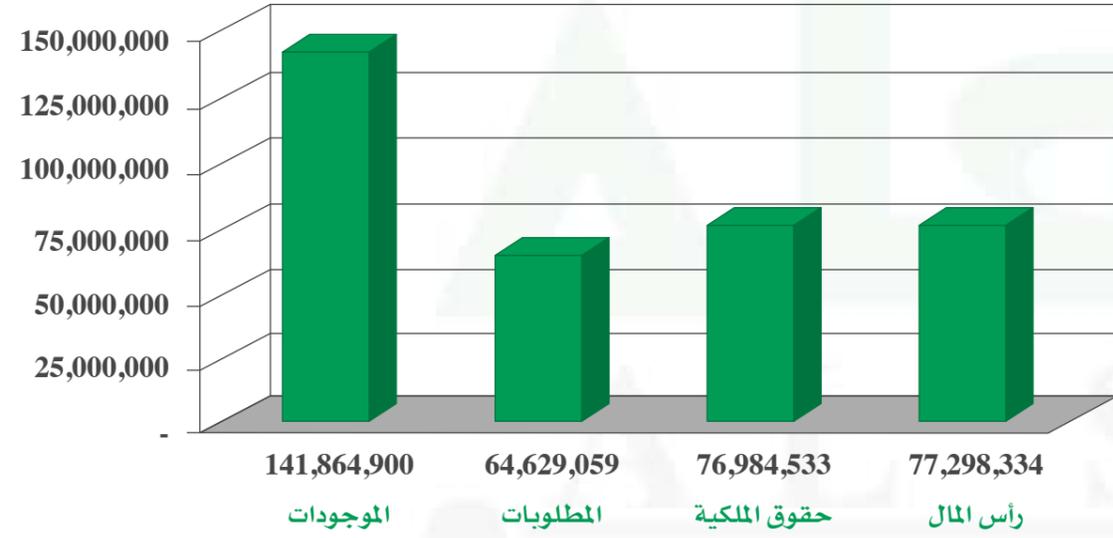
د. علي الراشد
عضواً

أ. د. عبد العزيز القصار
رئيساً

د. عيسى زكي
عضواً

شركة الصفاة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

المؤشر المالي 2010



شركة الصفاة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات المستقلين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2-1	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
3	بيان المركز المالي المجمع
4	بيان الدخل المجمع
5	بيان الدخل الشامل المجمع
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
8-7	بيان التدفقات النقدية المجمع
42-9	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة



ص.ب. 636 الصفاة - 13007 الكويت
تلفون : 22410885 / 22412880 - 965 +
فاكس : 22454248 - 965 +
شارع على السالم - عمارة الثويني - الدور الثالث
بريد إلكتروني : alateeqi@ateeqicpas.com
موقع إلكتروني : www.ateeqicpas.com

مور ستيفنس العالمية

النصف وشركاه

مور ستيفنس النصف وشركاه
محاسبون قانونيون
ص.ب. 25578 ، الصفاة 13116 الكويت
برج الجوهرة، الدور السادس
ش. خالد بن الوليد، شرق، الكويت
تلفون : 965 22426 999 +
فاكس : 965 22401 666 +

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين لمساهمي شركة الصفاة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

تقرير عن البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة الصفاة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة "بالمجموعة") والتي تتألف من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2010 والبيانات المجمعة المتعلقة به للدخل، والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفصيلية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الشركة الأم هي المسئولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وتتطلب منا تلك المعايير الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية المهنية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية المجمعة. تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على حكم مراقب الحسابات، وتتضمن تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل من قبل الشركة للبيانات المالية المجمعة، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة. يشتمل التدقيق أيضاً على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المهمة التي أجرتها إدارة الشركة الأم، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية المجمعة.

باعتمادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي تدقيق.

بيان المركز المالي المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009	2010	ايضاحات
دينار كويتي	دينار كويتي	
505,299	3,108,097	4
3,489,675	2,580,214	5
7,115,525	4,446,485	6
9,879,964	2,349,590	7
3,157,981	286,973	16
85,810,193	62,750,749	8
18,324,454	16,441,959	9
768,353	469,707	10
42,677,858	32,873,426	11
14,447,527	16,097,649	12
252,452	460,051	13
186,429,281	141,864,900	
902,519	1,482,636	14
65,860,356	58,294,856	15
2,574,594	3,633,641	17
-	1,000,000	7
341,371	217,926	
69,678,840	64,629,059	
77,298,334	77,298,334	18
44,216,785	44,216,785	19
4,352,245	4,352,245	20
(188,849)	(249,344)	22
615,002	615,002	
(10,449,915)	(20,305,147)	
73,786	36,379	
529,430	529,430	
-	(29,509,151)	
116,446,818	76,984,533	
303,623	251,308	
116,750,441	77,235,841	
186,429,281	141,864,900	

الموجودات

نقد وأرصدة لدى البنوك
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
مدينو وكالة
ذمم مدينة وموجودات أخرى
مستحق من أطراف ذات صلة
استثمارات متاحة للبيع
موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع
استثمارات في شركات تابعة غير مجمعة
استثمار في شركات زميلة
حق انتفاع بممتلكات
ممتلكات ومعدات

مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية

المطلوبات

سحب على المكشوف لدى بنك
دائنو وكالة
دائنون وذمم دائنة أخرى
مخصص لدعاوى قانونية
مخصص نهاية خدمة الموظفين

مجموع المطلوبات

حقوق الملكية

رأس المال
علاوة إصدار
احتياطي إجباري
أسهم خزينة
احتياطي أسهم خزينة
احتياطي القيمة العادلة
احتياطي ترجمة عملة أجنبية
احتياطي خيار أسهم موظفين
خسائر متراكمة
الحقوق العائدة إلى مالكي الشركة الأم
حصص غير مسيطرة

مجموع حقوق الملكية

مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2010 وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمر التنظيمية الأخرى

نبين كذلك أننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات التجارية الكويتي لعام 1960، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات عليها. برأينا، أن الشركة الأم تمسك سجلات محاسبية منتظمة، وأن الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية، وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع الدفاتر المحاسبية.

كما أنه لم يرد لعلنا ما يشير إلى حدوث أيه مخالفات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 لأحكام قانون الشركات التجارية الكويتي لسنة 1960 وتعديلاته أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم أو لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المتعلقة بها على وجه يؤثر ماديا في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي باستثناء ما هو مبين في إيضاح (15).

تأكيد أمر

بدون التحفظ في رأينا، نلفت الانتباه إلى أن وكالات دائنة بمبلغ 29,484,856 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 استحققت ولم تسدد في تاريخ هذه البيانات المالية المجمعة. يقدم الإيضاح 34 حول البيانات المالية المجمعة معلومات إضافية عن خطة الإدارة لتسوية الوكالات الدائنة المستحقة متأخرة السداد.



براك عبد المحسن العتيقي

مراقب حسابات ترخيص رقم 69 فئة "أ"
العتيقي محاسبون قانونيون
عضو في بي.كي.آر.انترناشونال



قيس محمد النصف

مراقب حسابات ترخيص رقم 38 فئة "أ"
مور ستيفنس النصف وشركاه
عضو في مور ستيفنس العالمية

الكويت في: 2 مايو 2011

إن الإيضاحات على الصفحات من 9 إلى 42 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية المجمعة.



عبدالله احمد الشرهان

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(16,253,420)	(29,561,466)	خسارة السنة
		(مصروف)/دخل شامل آخر
8,061,145	(12,941,257)	(خسارة)/ربح غير محقق من استثمارات متاحة للبيع
(3,096,301)	(3,851,589)	المحول إلى بيان الدخل من بيع استثمارات متاحة للبيع
585,000	-	إعادة تصنيف إلى استثمار في شركات زميلة
2,498,682	6,937,614	انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع
68,164	(37,407)	فروقات ترجمة عمليات أجنبية
8,116,690	(9,892,639)	(مصروف)/دخل شامل آخر
(8,136,730)	(39,454,105)	إجمالي المصروف الشامل للسنة
		العائد إلى:
(8,019,340)	(39,401,790)	مالكي الشركة الأم
(117,390)	(52,315)	حصص غير مسيطرة
(8,136,730)	(39,454,105)	

إن الإيضاحات على الصفحات من 9 إلى 42 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009	2010	ايضاحات
دينار كويتي	دينار كويتي	
		الإيرادات
877,047	431,191	إيراد من ودائع إسلامية
1,085,910	1,042,323	إيرادات توزيعات الأرباح
1,373,555	987,142	إيراد من محفظة وإدارة أصول
(128,523)	957,886	ربح/(خسارة) محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(1,920,479)	(552,234)	خسارة غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
3,096,301	3,851,589	أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
(4,734,676)	(7,145,059)	الحصة من نتائج شركات زميلة
-	(305,917)	الحصة من نتائج شركات تابعة غير مجمعة
626,033	283,130	إيراد أتعاب
(2,713,963)	-	خسارة من بيع استثمار في شركات زميلة وتابعة
(1,166,090)	(10,444,942)	23 مخصص ذمم مدينة وموجودات أخرى
1,984,285	-	عكس مخصص ضمانات الشركة
(7,003,487)	(11,977,054)	24 خسائر انخفاض القيمة
(379,313)	659,407	ربح/(خسارة) من تحويل عملة أجنبية
785,188	350,989	25 إيرادات أخرى
(8,218,212)	(21,861,549)	
(2,014,066)	(2,148,234)	26 المصاريف
(6,021,142)	(5,551,683)	مصاريف عمومية وإدارية
(16,253,420)	(29,561,466)	تكاليف تمويل
		خسارة السنة
		العائد إلى:
(16,136,030)	(29,509,151)	مالكي الشركة الأم
(117,390)	(52,315)	حصص غير مسيطرة
(16,253,420)	(29,561,466)	
(20.89)	(38.22)	27 خسارة السهم (فلس)

إن الإيضاحات على الصفحات من 9 إلى 42 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

تابع بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009	2010	إيضاحات
دينار كويتي	دينار كويتي	
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		شراء استثمارات متاحة للبيع
(8,956,049)	(950,941)	
17,781,730	3,078,736	المحصل من استبعاد استثمارات متاحة للبيع
300,527	-	المحصل من بيع شركات زميلة
(2,269,315)	(1,650,122)	صافي شراء حق انتفاع بمتلكات
(52,117)	(372,707)	صافي شراء ممتلكات ومعدات
777,657	389,936	إيراد من ودائع إسلامية مستلمة
1,085,910	1,042,323	إيراد توزيع أرباح
8,668,343	1,537,225	صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
		صافي الحركة في وكالة دائنة
(5,912,816)	(7,219,094)	
-	(60,495)	شراء أسهم خزينة
(6,672,241)	(5,910,329)	تكاليف تمويل مدفوعة
(12,585,057)	(13,189,918)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
394,632	-	التغيير في الحصص غير المسيطرة
(13,359,586)	2,022,681	الزيادة/(النقص) في النقد والنقد المعادل
12,962,366	(397,220)	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
(397,220)	1,625,461	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات على الصفحات من 9 إلى 42 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

1. معلومات عامة

إن شركة الصفاة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") هي شركة مساهمة كويتية مقفلة تأسست في دولة الكويت بتاريخ 15 سبتمبر 1983. تم إدراج الشركة الأم في سوق الكويت للأوراق المالية في 21 نوفمبر 2005 وهي تخضع لتوجيهات بنك الكويت المركزي.

تتكون المجموعة من الشركة الأم وشركاتها التابعة. إن تفاصيل الشركات التابعة مبينة في الإيضاح رقم 3.2.

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي القيام بأنشطة الاستثمار لصالحها ولصالح عملائها، والاستثمار في مختلف القطاعات من خلال حصص في شركات، وأنشطة إدارة محافظ وصناديق، والإقراض، والسمسرة والأنشطة الأخرى ذات الصلة.

اتفق مساهمو الشركة الأم في اجتماع الجمعية العامة التي انعقدت بتاريخ 11 فبراير 2007 على القيام بأنشطة الشركة الأم وفقاً للشريعة الإسلامية.

عنوان المكتب المسجل لأعمال الشركة الأم هو مقر مجموعة الصفاة، حولي، شارع بيروت، مقابل نادي القادسية، الدور الثالث عشر، ص.ب: 20133 الصفاة، 13062، دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة لشركة الصفاة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة (المجموعة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 2 مايو 2011 وهي خاضعة لموافقة الجمعية العامة للمساهمين. إن مساهمي الشركة الأم لهم الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية

2.1 المعايير والتفسيرات المتبعة من قبل المجموعة

تم تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية من قبل المجموعة في للسنوات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2010:

المعيار الدولي للتقارير المالية 2 (المعدل): الدفعات على أساس الأسهم

توضح التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 2 النطاق بالإضافة إلى احتساب عمليات الدفعات على أساس الأسهم للمجموعة نقداً في البيانات المالية المنفصلة (أو الفردية) للشركة التي تستلم البضاعة أو الخدمات عندما يكون على شركة أخرى من شركات المجموعة أو مساهم التزام لسداد مقابل هذا المنح. لم يكن للتعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 2 تأثير على المركز المالي أو على أداء المجموعة.

معيار المحاسبة الدولي 3 (المعدل في 2008) دمج الأعمال ومعيار المحاسبة الدولي 27 (المعدل) البيانات المالية المجمعة والمنفصلة

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 3 (المعدل) مجموعة تغييرات جوهرية في احتساب عمليات دمج الأعمال التي تحدث بعد سريانها. تؤثر هذه التغييرات على تقييم الحصص غير المسيطرة، والمحاسبة عن تكاليف العمليات، والاعتراف الأولي، والقياس اللاحق لمقابل الشراء المحتمل، ودمج الأعمال المنفذة على مراحل. ستؤثر هذه التغييرات على قيمة الشهرة المعترف بها، والنتائج المفصح عنها في الفترة التي يتم فيها التملك، والنتائج المستقبلية المفصح عنها أيضاً.

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (يتبع)

2.1. المعايير والتفسيرات المتبعة من قبل المجموعة (يتبع)

معايير المحاسبة الدولي 3 (المعدل في 2008) دمج الأعمال ومعايير المحاسبة الدولي 27 (المعدل) البيانات المالية المجمعة والمنفصلة (يتبع)

يتطلب معيار المحاسبة الدولي 27 (المعدل) تسجيل تأثيرات كافة العمليات مع الحصص غير المسيطرة في حقوق الملكية في حالة عدم وجود تغيير في السيطرة، وهذه العمليات لن ينتج عنها مرة أخرى شهرة أو ربح أو خسارة. كما يحدد المعيار احتساب الخسائر التي تتكبدها الشركة التابعة وأيضا فقدان السيطرة عليها. إن التغييرات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 (المعدل) ومعايير المحاسبة الدولي 27 (المعدل) تؤثر على عمليات التملك أو فقدان السيطرة على الشركات التابعة والعمليات مع الحصص غير المسيطرة بعد 1 يناير 2010.

تم تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بشكل مستقبلي وليس له تأثير مادي على البيانات المالية للسنة الحالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 5 (التعديلات): "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة" (كجزء من التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في مايو 2008 وأبريل 2009)

توضح التعديلات على معيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5 أنه عند تصنيف شركة تابعة كمحتفظ بها للبيع فإن كافة موجوداتها ومطلوباتها يتم تصنيفها كمحتفظ بها للبيع حتى إذا بقيت الشركة تمثل حصة غير مسيطرة بعد عملية البيع. يتم تطبيق التعديل بشكل مستقبلي وليس له تأثير على المركز المالي أو على الأداء المالي للمجموعة.

كما توضح التعديلات على معيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5 أن الإفصاحات اللازمة فيما يخص الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع أو العمليات المتوقفة، هي فقط تلك المبينة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5. تطبيق متطلبات الإفصاح للمعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى فقط إذا كانت منطبقة على وجه الخصوص على هذه الموجودات غير المتداولة أو العمليات المتوقفة. لم ينتج عن هذا التعديل أي تغيير على الإفصاحات في هذه البيانات المالية المجمعة.

معايير المحاسبة الدولي 1 (المعدل) عرض البيانات المالية

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 أن التسوية المحتملة لالتزام ما من خلال إصدار حقوق ملكية لا تتعلق بتصنيفه كمتداولة أو غير متداول. لا يوجد للتعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 أي تأثير على المركز المالي أو على أداء المجموعة.

معايير المحاسبة الدولي 36 (المعدل) انخفاض قيمة الموجودات

يوضح التعديل أن الوحدة الأكبر المسموح بها لتحديد الشهرة المكتسبة من دمج الأعمال هي القطاع التشغيلي كما هو مبين في المعيار الدولي للتقارير المالية 8 قبل التجميع لأغراض العرض في البيانات المالية. ليس للتعديل أي تأثير على المجموعة نظرا للقيام بالاختبار السنوي لانخفاض القيمة قبل التجميع.

معايير المحاسبة الدولي 39 (المعدل) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس - البنود المؤهلة للتحوط

يوضح التعديل أن أي منشأة مسوح لها بتحديد جزء من التغييرات في القيمة العادلة أو التغييرات في التدفقات النقدية للأداة المالية المحددة كبنود تغطية. يشمل ذلك أيضا تحديد التضخم كخطر أو جزء من خطر يتم تغطيته في مواقف معينة. قررت المجموعة أن هذا التعديل لن يكون له أي تأثير على مركزها المالي أو على أدائها نظرا لأنها لم تدخل في أي عملية تحوط.

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (يتبع)

2.1. المعايير والتفسيرات المتبعة من قبل المجموعة (يتبع)

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 16: تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية

ينص هذا التعديل على أنه، عند التغطية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية، يمكن لأي شركة أو شركات المجموعة الاحتفاظ بأدوات التحوط المؤهلة، بما في ذلك العملية الأجنبية نفسها، ما دامت متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 39: فيما يتعلق بالتحديد والتوثيق والفعالية للتغطية المتعلقة بتغطية صافي الاستثمار قد تم استيفاءها. يتعين على المجموعة بشكل خاص توثيق إستراتيجيتها المتعلقة بالتحوط بشكل واضح نظرا لاحتمال وجود تحديات مختلفة على مستويات مختلفة في المجموعة. ليس لهذا التعديل أي تأثير على المركز المالي للمجموعة أو على أدائها.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 17: توزيع الموجودات غير النقدية على المالكين

يقدم هذا التفسير إرشادا لكيفية احتساب الترتيبات التي من خلالها توزع الشركة الموجودات غير النقدية على المساهمين إما كتوزيع للاحتياطيات أو كتوزيعات أرباح. ليس لهذا التفسير أي تأثير على المركز المالي للمجموعة أو على أدائها.

2.2. معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية وغير مطبقة بشكل مبكر من قبل المجموعة

معايير المحاسبة الدولي 24 (المعدل) إفصاحات الأطراف ذات الصلة

يسري تطبيق هذا المعيار المعدل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2011، ويوضح المعيار تعريف ماهية الطرف ذو الصلة لتبسيط تحديد هذه العلاقات وإزالة الاختلافات في تطبيق المعيار. يقدم المعيار المعدل استثناء جزئيا لمتطلبات الإفصاح للشركات ذات الصلة بالجهات الحكومية. لا تتوقع المجموعة أي تأثير على مركزها المالي أو على أدائها.

معايير المحاسبة الدولي 32 (المعدل): الأدوات المالية: العرض - تصنيف إصدارات الحقوق

يسري تطبيق التعديل على معيار المحاسبة الدولي 32 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 فبراير 2011، وقد عدل تعريف الالتزام المالي من أجل تصنيف إصدارات الحقوق (وبعض الخيارات والضمانات) كأدوات حقوق ملكية في الحالات التي يتم فيها منح هذه الحقوق بالتناسب لكافة المالكين الحاليين من نفس الفئة لأدوات حقوق الملكية غير المشتقة للشركة، أو لشراء عددا محدد من أدوات حقوق الملكية للشركة بمبلغ محدد بأي عملة. من غير المتوقع أن يكون لهذا التعديل أي تأثير على البيانات المالية للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 (المعدل) الأدوات المالية: الإفصاحات

إن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7: الإفصاحات - تحويلات الموجودات المالية، تزيد من متطلبات الإفصاح عن العمليات التي تتضمن تحويلات للموجودات المالية. إن القصد من هذه التعديلات هو تقديم شفافية أكبر حول التعرض للمخاطر عند تحويل أصل مالي عندما يحتفظ محوّل الأصل بمدى معين من التعرض المستمر للمخاطر المرتبطة بالأصل. كما تتطلب التعديلات أيضا الإفصاح عندما لا يتم توزيع الموجودات المالية بالتساوي على الفترة بالكامل. لا يتوقع أعضاء مجلس الإدارة أن يكون لهذه التعديلات المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية 7 تأثير هام على إفصاحات المجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (كما هو معدل في 2010) الأدوات المالية

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية في نوفمبر 2009 وتم تعديله في أكتوبر 2010 ويقدم متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 قياس الموجودات المالية المعترف بها، والتي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، لاحقا بالقيمة المطفأة أو القيمة العادلة. يعتمد أساس التصنيف على نموذج أعمال الشركة وخصائص التدفقات النقدية المتعاقد عليها الخاصة بالأصل المالي.

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (يتبع)

2.2 معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية وغير مطبقة بشكل مبكر من قبل المجموعة (يتبع)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (كما هو معدل في 2010) الأدوات المالية (يتبع)

إن أكبر تأثير للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 فيما يخص تصنيف وقياس المطلوبات المالية يتعلق باحتساب التغييرات في القيمة العادلة للالتزام المالي (المصنف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) والمتعلق بالتغيرات في المخاطر الائتمانية لهذا الالتزام. وعلى وجه التحديد، ووفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، بالنسبة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، فإن مقدار التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي العائد إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لهذا الالتزام يتم إثباته في بيان الدخل الشامل الآخر، إلا إذا كان إدراج تأثيرات هذه التغييرات في المخاطر الائتمانية لهذا الالتزام في بيان الدخل الشامل الآخر سيؤدي إلى إيجاد أو زيادة عدم الاتساق المحاسبي في بيان الدخل. إن التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر الائتمانية للالتزام لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل. في السابق ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، فإن مقدار التغير بالكامل في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كان يتم إثباته في بيان الدخل.

يصبح تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلزامياً بداية من 1 يناير 2013 مع السماح بتطبيقه قبل ذلك التاريخ. تدرس المجموعة مضامين هذا المعيار وتأثيره على المجموعة وتوقيت تطبيقه من قبل المجموعة.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 19: إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية

يوضح التفسير احتساب إطفاء الالتزام المالي من خلال إصدار أدوات مالية. ويتطلب ذلك إثبات ربحاً أو خسارة في بيان الدخل، الذي يقاس بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي والقيمة العادلة لأداة حقوق الملكية المصدرة. وفي حالة عدم القدرة على قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المصدرة بشكل موثوق، حينئذ يتعين قياسها لتعكس القيمة العادلة للالتزام المالي المطفأ. يسري تطبيق هذا التفسير على الفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 يوليو 2010. وسوف تطبق المجموعة هذا التفسير بداية من 1 يناير 2011 ولا يتوقع أن يكون له تأثير على البيانات المالية للمجموعة.

3. السياسات المحاسبية المهمة

3.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم تعديلها للاستخدام من قبل حكومة دولة الكويت للمؤسسات المالية التي يشرف عليها بنك الكويت المركزي. تتطلب تلك التنظيمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية فيما عدا متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 لمخصص انخفاض القيمة المجمع، والذي تم استبداله بمتطلبات بنك الكويت المركزي الخاصة بالحد الأدنى للمخصص العام وهو 1% للتسهيلات النقدية و 0.5% للتسهيلات غير النقدية. تطبيق هذه المعدلات على صافي الزيادة في التسهيلات بعد طرح فتات ضمانات محدودة خلال فترة البيانات المالية.

يتم عرض هذه البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم إدراجها بالقيمة العادلة.

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.1 أساس الإعداد (يتبع)

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مبينة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات على أساس مماثل لكل السنوات المعروضة إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

3.2 أساس التجميع

تشتمل البيانات المالية المجمعة على البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة حتى 31 ديسمبر 2010 (انظر أدناه).

الشركات التابعة هي تلك الشركات التي تسيطر الشركة الأم على سياساتها المالية والتشغيلية. تدرج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية حتى تاريخ انتهاء هذه السيطرة. يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة على أساس كل بند من خلال إضافة البنود المتشابهة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات. عند التجميع يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات بين الشركات بالكامل بما فيها الأرباح والأرباح والخسائر غير المحققة بين الشركات. يتم تعديل المبالغ الواردة في البيانات المالية للشركات التابعة، حيثما كان ذلك ضرورياً، لضمان توافقها مع السياسات المحاسبية التي تطبقها المجموعة.

يتم تحديد الحصص غير المسيطرة في صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية المجموعة في هذه الشركات. تتكون الحصص غير المسيطرة من مبلغ تلك الحقوق في تاريخ الدمج الفعلي للأعمال والحصص غير المسيطرة للمنشأة في التغيرات في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج. إن الخسائر ضمن شركة تابعة تعود إلى الحصص غير المسيطرة حتى إذا أدى ذلك إلى عجز في الرصيد.

إن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة على هذه الشركات يتم المحاسبة عنها كمعاملات حقوق ملكية. بالنسبة للمشتريات من الحصص غير المسيطرة يتم تسجيل الفرق بين أي مبلغ مدفوع والحصص المشتراة المتعلقة به من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة في حقوق الملكية. يتم أيضاً تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعادات لصالح الحصص غير المسيطرة في حقوق الملكية.

عندما تتوقف سيطرة المجموعة أو تأثيرها الجوهري يتم إعادة قياس أي حصص محتفظ بها في حقوق الملكية إلى قيمتها العادلة وإثبات التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية الأولية لأغراض الاحتساب اللاحق للحصص المحتفظ بها كشركة زميلة أو مشروع مشترك أو أصل مالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي مبالغ تم إثباتها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر تتعلق بهذه المنشأة يتم احتسابها كما لو كانت المجموعة قد قامت مباشرة باستبعاد هذه الموجودات أو المطلوبات (أي أنه يتم إعادة تصنيفها إلى ربح أو خسارة أو تحويلها مباشرة إلى الأرباح المرحلة وفقاً لما تحدده المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة).

فيما يلي الشركات التابعة للشركة الأم التي تم تجميعها في هذه البيانات المالية مع نسبة الملكية كما في 31 ديسمبر :

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.2 أساس التجميع (يتبع)

اسم الشركة التابعة	النشاط الرئيسي	مكان التأسيس والعمليات	نسبة الملكية وحق التصويت المحتفظ بها	صافي قيمة الموجودات
شركة الصفاة القابضة ش.م.ك. (مقفلة)	الاستثمار	الكويت	31 ديسمبر 2010 31 ديسمبر 2009 100%	31 ديسمبر 2010 31 ديسمبر 2009 15,002,931
شركة الصفاة القابضة ش.م.ك. بحرينية (مقفلة)	الاستثمار	البحرين	100%	186,327
شركة بيت الصفاة للتجارة العامة ذ.م.م.	تجارة عامة	الكويت	80%	100,694
شركة بيت الصفاة للاستشارات ش.م.ك. (مقفلة)	استشارات	الكويت	96%	114,224
شركة الصفاة للسياحة والسفر ش.م.ك. (مقفلة)	سياحة وسفر	الكويت	65.5%	420,291

تم تجميع البيانات المالية لكافة الشركات التابعة على أساس البيانات المالية المعدة من قبل الإدارة كما في 31 ديسمبر 2010.

تم رهن استثمارات في شركة تابعة مجمعة بقيمة عادلة 402,645 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: لا شيء دينار كويتي) مقابل دائنو وكالة (انظر إيضاح 15).

3.3 دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن عمليات الدمج للشركات التابعة والأعمال باستخدام طريقة الامتلاك. يتم قياس المقابل المحول في دمج الأعمال بالقيمة العادلة التي يتم احتسابها بمجموع مبلغ القيم العادلة للموجودات التي حولتها المجموعة بتاريخ الامتلاك، أو المطلوبات التي تكبدتها المجموعة أو تحملتها عن المالكين السابقين للشركة المشتراة وأدوات حقوق الملكية التي أصدرتها المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المشتراة بالإضافة إلى أي تكاليف يمكن أن تتعلق مباشرة بعملية دمج الأعمال. يتم بوجه عام إثبات التكاليف المتعلقة بعملية الامتلاك في بيان الدخل عند تكبدها. إن الموجودات والمطلوبات والالتزامات الطارئة التي تحقق شروط الاعتراف بها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال، يتم إثباتها بالقيمة العادلة بتاريخ الامتلاك.

عندما يتضمن المقابل الذي حولته المجموعة في عملية دمج الأعمال موجودات أو مطلوبات ناتجة عن المقابل المحتمل المترتب بموجب الاتفاقية، فإنه يتم قياس المقابل المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ الامتلاك وإدراجه كجزء من المقابل المحول في عملية دمج الأعمال. يتم تعديل التغييرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل التي تتأهل لأن تكون تعديلات فترة القياس بأثر رجعي، مع قيد التعديلات المقابلة في حساب الشهرة. تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنتج عن توفر معلومات إضافية تم الحصول عليها خلال "فترة القياس" (التي لا يجب أن تتعدى سنة من تاريخ الامتلاك) حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الامتلاك.

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.3 دمج الأعمال (يتبع)

إن الاحتساب اللاحق للتغييرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل التي تتأهل لأن تكون تعديلات فترة قياس يعتمد على كيفية تصنيف المقابل المحتمل التي لا تتأهل لأن تكون تعديلات فترة. إن المقابل المحتمل المصنف ضمن حقوق الملكية لا يتم قياسه في تواريخ البيانات المالية اللاحقة ويتم احتساب تسويته اللاحقة ضمن حقوق الملكية. إن المقابل المحتمل المصنف كأصل أو التزام يعاد قياسه في تواريخ البيانات المالية اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 أو 37 المخصصات والمطلوبات والموجودات الطارئة، وفقاً لما هو ملائم، مع إثبات الربح أو الخسارة المقابلة في بيان الدخل.

يتم قياس الشهرة باعتبارها الزيادة في مبلغ المقابل المحول، ومبلغ أية حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية (إن وجدت) التي كانت تحتفظ بها سابقاً الشركة المشتريّة في الشركة المشتراة وذلك فوق صافي المبالغ بتاريخ الشراء للموجودات المحددة التي تم شراؤها والمطلوبات التي تم تحملها. وإن حدث، بعد إعادة التقييم، أن كان صافي المبالغ بتاريخ الشراء للموجودات المحددة التي تم شراؤها والمطلوبات التي تم تحملها تزيد عن مبلغ الثمن المحول، ومبلغ أية حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية (إن وجدت) التي كانت تحتفظ بها سابقاً الشركة المشتريّة في الشركة المشتراة، يتم الاعتراف بالزيادة مباشرة في بيان الدخل كربح شراء من الصفقة.

الحصص غير المسيطرة التي تكون حصص ملكية حالية وتعطي الحق لمالكها في حصة متناسبة من صافي موجودات المنشأة في حالة التصفية يمكن قياسها مبدئياً إما بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية للحصص غير المسيطرة في المبالغ المعترف بها لصافي المطلوبات المحددة للشركة المشتراة. يتم اختيار أساس القياس بناءً على كل معاملة على حدة.

إذا لم تكتمل المحاسبة الأولية الخاصة بدمج الأعمال بنهاية فترة البيانات المالية التي حدث فيها الدمج، تقوم المجموعة بالإفصاح عن مبالغ مؤقتة للبنود التي لم تكتمل محاسبتها. يتم تعديل المبالغ المؤقتة هذه خلال فترة القياس (انظر أعلام)، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية، لكي تعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها الحقائق والظروف التي كانت موجودة بتاريخ الشراء، والتي، لو كانت معروفة، كانت ستؤثر في المبالغ المعترف بها في ذلك التاريخ.

عندما يتم إنجاز دمج الأعمال على مراحل، فإن حصة حقوق الملكية التي كانت تحتفظ بها المجموعة سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ الشراء (أي، تاريخ سيطرة المجموعة) ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة، إن وجدت، في بيان الدخل. المبالغ الناتجة من حصص في الشركة المشتراة قبل تاريخ الشراء والتي تم في السابق الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الآخر يتم إعادة تصنيفها في بيان الدخل وذلك في حالة أن معاملتها على هذا النحو ستكون مناسبة إذا تم استبعاد تلك الحصة.

تمت المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال التي تمت قبل 1 يناير 2010 وفق الإصدار السابق من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3.

3.4 الشهرة

تمثل الشهرة فائض تكلفة الامتلاك عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات الطارئة المحددة للشركة التابعة أو المنشأة التي تخضع لسيطرة مشتركة بتاريخ الامتلاك. يتم الاعتراف مبدئياً بالشهرة كأصل بالتكلفة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة.

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.4 الشهرة (يتبع)

لأهداف اختبار الانخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة على كل الوحدات المولدة للنقد الخاصة بالمجموعة التي يتوقع أن تستفيد من مزايا الدمج. يتم اختبار الوحدات المولدة للنقد التي وزعت عليها الشهرة لتحديد الانخفاض في قيمتها سنوياً أو غالباً عندما يكون هناك دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد أقل من القيمة الدفترية لها فإنه يتم تخصيص خسارة الانخفاض في القيمة أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأية شهرة موزعة للوحدة ومن ثم لتخفيض الموجودات الأخرى للوحدة تناسباً على أساس نسبة القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. يتم إدراج أية خسارة لانخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع. إن خسارة لانخفاض قيمة الشهرة المعترف بها لا يتم ردها في الفترات اللاحقة.

وعند استبعاد الشركة التابعة أو المنشأة تحت السيطرة المشتركة فإن مبلغ الشهرة يتم إدراجه من ضمن عملية الاحتساب عند تحديد الربح أو الخسارة من الاستبعاد.

تم إدراج سياسة المجموعة فيما يتعلق بالشهرة الناتجة عن امتلاك شركة زميلة في الإيضاح 3.8 أدناه.

3.5 الموجودات المالية

يتم إثبات أو عدم إثبات الاستثمارات بتاريخ المتاجرة حيث يكون شراء أو بيع استثمار بموجب عقد تتطلب بنوده تسليم الاستثمار خلال الفترة الزمنية المحددة من قبل المختصين بالسوق ويقاس أولياً بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي تقاس أولياً بالقيمة العادلة.

تصنف الموجودات المالية ضمن الفئات المحددة التالية: "نقد وأرصدة بنكية"، "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" واستثمارات متاحة للبيع و"مدينو وكالات" و"استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق" "مدينون تجاريون" و"مستحق من أطراف ذات صلة". يستند التصنيف إلى طبيعة الموجودات المالية والغرض منها ويتم تحديد ذلك عند الاعتراف الأولي.

طريقة معدل الربح الفعلي

طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفئة للأصل المالي وتوزيع الأرباح على الفترة ذات الصلة. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يخضم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة بالضبط من خلال العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، أو، حسب الفترة الأقصر، حيثما كان ذلك مناسباً.

النقد والنقد المعادل

يتألف النقد والنقد المعادل من نقد في الصندوق ونقد في محفظة استثمارية وأرصدة لدى البنوك ناقصاً سحب على المكشوف.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم تصنيف الموجودات المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما يكون الأصل المالي إما محتفظ به للمتاجرة أو مصنف في فئة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا:

- تم امتلاكها بغرض بيعها في المستقبل القريب.
- إذا كان جزءاً من محفظة محددة لأدوات مالية تديرها المجموعة معا وكان لها نمط فعلي حديث لتحقيق ربح قصير الأجل، أو
- إذا كان مشتقاً غير محدد وفعال كأداة تحوط.

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.5 الموجودات المالية (يتبع)

إن الأصل المالي بخلاف المحتفظ به للمتاجرة يمكن تحديده بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاعتراف الأولي به إذا:

- كان هذا التحديد يؤدي إلى استبعاد أو تقليل عدم الاتساق في القياس أو الاعتراف والذي كان ليحدث لو لم يتم هذا التصنيف، أو
- كان يشكل جزءاً من مجموعة من الموجودات أو المطلوبات المالية أو كليهما يدار أو يقيّم أداة على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة المخاطر أو إستراتيجية الاستثمار الموثقة للمجموعة وتقديم معلومات حول التجميع داخلياً على هذا الأساس، أو
- كان يشكل جزءاً من عقد يشمل مشتقة مالية متضمنة أو أكثر في ظل سماح معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس بتصنيف العقد الكلي (الأصل أو الالتزام) كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تم إثبات الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة في بيان الدخل المجموع. تم تحديد القيمة العادلة بالشكل المبين في إيضاح 3.20.

استثمارات متاحة للبيع

يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئياً بالتكلفة، وهي القيمة العادلة للمبلغ المدفوع. ولاحقاً للاعتراف الأولي يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات التي يتم تداولها في أسواق مالية منظمة بالرجوع إلى آخر سعر شراء معلن عند الإغلاق في تاريخ بيان المركز المالي.

وبالنسبة للاستثمارات التي ليس لها سعر سوق معلن يتم إجراء تقدير معقول لقيمتها العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها بشكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو قاعدة صافي موجودات الاستثمار ذات الصلة. أما الاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق فيتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً أي خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع مباشرة في الدخل الشامل الآخر ويتم مراعاتها في بند احتياطي القيمة العادلة إلى أن يتم بيع الاستثمار أو تحصيله أو استبعاده بطريقة أخرى، أو إلى أن يتم تحديد انخفاض قيمته، فعندئذ يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في احتياطي القيمة العادلة وإدراجها في بيان الدخل المجموع للفترة التي حدثت فيها. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر العملة الأجنبية للموجودات النقدية مباشرة في بيان الدخل المجموع.

يتم إثبات توزيعات الأرباح على أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع في بيان الدخل المجموع عند ثبوت حق المجموعة في استلام توزيعات الأرباح.

استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة والتي لها تاريخ استحقاق ثابت بخلاف القروض والذمم المدينة. تُصنف الاستثمارات كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق إذا كان للمجموعة نية وقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق. يتم قياس الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الأرباح الفعلية ناقصاً أي انخفاض في القيمة، ويتحقق الإيراد على أساس العائد الفعلي.

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.5 الموجودات المالية (يتبع)

ذمم تجارية مدينة

يتم قياس مدينون تجاريون عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الأرباح (العائد) الفعلي. يتم عمل مخصصات ملائمة للمبالغ المقدرة غير القابلة للاسترداد في بيان الدخل المجموع عندما يتوفر دليل على انخفاض قيمة الأصل. يتم قياس المخصص المعترف به على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بالمعدل الفعلي المحتسب عند الاعتراف الأولي.

قروض وذمم مدينة

تصنف القروض التي تنشأها المجموعة بتقديم الأموال مباشرة إلى المقترض أو إلى وكيل مشترك من الباطن على أساس السحب تحت الحساب كـ "قروض أنشأتها المجموعة" وتدرج بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص لانخفاض في القيمة. تعالج مصاريف الأطراف الأخرى مثل الأتعاب القانونية، المتكبدة في منح القرض كجزء من تكلفة المعاملة. يتم الاعتراف بجميع القروض والسلف عند تقديم النقد إلى المقترضين.

تشطب القروض والسلف عندما لا يوجد احتمال حقيقي باستردادها.

يتم احتساب مخصصات محددة على خسائر القروض والسلف التي أنشأتها المجموعة ضد مخاطر الائتمان. يتم تكوين المخصص المحدد للقروض التي أنشأتها المجموعة ضد مخاطر الائتمان نتيجة لانخفاض قيمة القروض والسلف في حالة وجود دليل موضوعي على عدم تحصيل المبلغ المستحق.

إن مبلغ المخصص هو الفرق بين القيمة المدرجة للقروض والسلف والمبلغ المسترد وتعادل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل متضمنة المبالغ المستردة من الضمانات والموجودات المرتبطة للمجموعة مخصومة بمعدل الريح الفعلي السائد في السوق للقروض ذات المعدل المتغير. يُحمل مخصص خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف على بيان الدخل المجموع.

مدينو وكالات

يمثل هذا البند موجودات مالية أنشأتها المجموعة وتم استثمارها لدى أطراف أخرى بالنسبة للصناعات المستقبلية من قبل هذه الأطراف في مختلف المنتجات المالية الإسلامية، وتدرج بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية، بخلاف تلك التي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، للتأكد من وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها وذلك بتاريخ كل بيان مالي. تعتبر قيمة الموجودات المالية قد انخفضت في حال وجود دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي قد تأثرت نتيجة لحدث ما أو عدة أحداث وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي.

وفي حالة الموجودات المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن الهبوط الجوهرى أو الطويل في القيمة العادلة للورقة المالية لأدنى من تكلفتها يعتبر مؤشراً موضوعياً على انخفاض القيمة.

بالنسبة للذمم التجارية المدينة، فإن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمتها قد يشمل: (1) صعوبات مالية كبيرة للمصدر أو الطرف المقابل؛ (2) أو توقف أو تخلف عن سداد الأرباح (العائد) أو الدفعات الأساسية؛ (3) أو أنه من المحتمل أن يعلن المقترض إفلاسه أو يعيد تنظيم أموره المالية.

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.5 الموجودات المالية (يتبع)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (يتبع)

بالنسبة لبعض فئات الموجودات المالية مثل الذمم المدينة، يتم تقييم مدى انخفاض قيمة الموجودات التي قيمت بعدم وجود انخفاض في قيمتها على نحو إفرادي لاحقاً على أساس كلي. إن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة محفظة ذمم مدينة قد يشمل خبرة المجموعة السابقة في تحصيل الدفعات، وزيادة عدد الدفعات المتأخرة في المحفظة عن متوسط فترة الدين البالغة 90 يوماً، بالإضافة إلى التغيرات الملحوظة في الظروف الاقتصادية القومية أو المحلية ذات العلاقة بتأخر سداد الذمم المدينة المستحقة.

بالنسبة للموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة، فإن مقدار انخفاض القيمة يمثل الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل الأرباح (العائد) الفعلي للأصل المالي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة لكل الموجودات المالية باستثناء الذمم المدينة، حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية من خلال استخدام حساب مخصص. عندما لا يمكن تحصيل قيمة الذمم التجارية المدينة، يتم شطبها مقابل حساب المخصص. تقيد المبالغ المستردة لاحقاً، والمشطوبة مسبقاً، في حساب مخصص. تدرج التغيرات في القيمة الدفترية في حساب المخصص في بيان الدخل المجموع.

عندما تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد انخفضت قيمتها، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة، التي تم إثباتها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر، إلى بيان الدخل للفترة.

وفيما عدا الاستثمارات المتاحة للبيع، وفيما لو انخفض مبلغ خسائر الانخفاض في القيمة في الفترة اللاحقة وأمكن ربط الانخفاض بشكل موضوعي بحدث يقع بعد إثبات الانخفاض، يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً من خلال بيان الدخل المجموع إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للاستثمار عن التكلفة المطفأة التي كان سيتم تحديدها فيما لو لم يتم الاعتراف بالانخفاض في القيمة في ذلك التاريخ.

فيما يخص الاستثمارات المتاحة للبيع فلا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً في بيان الدخل المجموع. إن أي زيادة في القيمة العادلة لاحقة لخسائر الانخفاض في القيمة يتم إثباتها مباشرة في بيان الدخل الشامل الآخر.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي من قبل المجموعة فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية المعترف بها من الأصل؛ أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا الملكية للأصل المالي إلى طرف آخر. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية مع استمرار سيطرتها على الأصل المحول، فإنها تعترف بحصتها المحتفظ بها في الأصل وأي التزام مصاحب للمبالغ التي قد يتوجب عليها سدادها. إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما تقوم بالاعتراف بالقرض المضمون مقابل المتحصلات المستلمة.

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.6. **المطلوبات المالية**

تتضمن المطلوبات المالية للمجموعة اقتراضات بنكية ودمم تجارية دائنة.

دمم تجارية دائنة

يتم قياس الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الأرباح (التكلفة) الفعلي.

دائنو وكالة

يتم إدراج دائنو وكالة مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات المتكبدة. ولاحقاً يدرج دائنو وكالة بالتكلفة المطفأة ويثبت أي فرق بين المحصلات (ناقصاً تكاليف العملية) وقيمة الاسترداد، في بيان الدخل المجموع على مدى فترة الذمم الدائنة باستخدام التكلفة الفعلية للذمم الدائنة..

اقتراضات بنكية

يتم قياس القروض البنكية والسحب على المكشوف التي تحمل أرباح مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الأرباح الفعلي. أي فرق بين المتحصل (مطروحاً منها تكاليف العملية) وتسوية أو استرداد القروض يتم إثباته على مدى فترة القروض وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة الخاصة بتكاليف الاقتراض.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يتم عدم تحقق التزام مالي عند الإعفاء من الالتزام المحدد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته.

3.7. **موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع**

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة والمجموعات المحددة للاستبعاد كمحتفظ بها للبيع إذا كان استعادة قيمتها الدفترية سيتم بشكل رئيسي من خلال عملية بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر لها. ويتم اعتبار هذا الشرط مستوفى فقط إذا كانت احتمالية البيع مرتفعة وكان الأصل (أو مجموعات الأصول للاستبعاد) متاح للبيع الفوري على حالته الراهنة. وتكون الإدارة ملتزمة بإتمام عملية البيع بحيث يكون من المتوقع أن تتأهل للاعتراف بها كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

وعندما تلتزم المجموعة بخطة بيع ينتج عنها فقدان السيطرة على شركة تابعة، يتم تصنيف كافة موجودات والتزامات هذه الشركة التابعة كمحتفظ بها للبيع عندما يتم استيفاء المعايير المبينة أعلاه، بغض النظر عما إذا كانت المجموعة ستحتفظ بعد البيع بحصة غير مسيطرة في شركتها التابعة سابقاً.

يتم قياس الموجودات غير المتداولة ومجموعة الأصول المحددة للاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع وفقاً لقيمتها الدفترية السابقة والقيمة العادلة لها ناقصاً تكلفة البيع أيهما أقل.

3.8. **استثمارات في شركات زميلة**

الشركة الزميلة هي شركة تمارس المجموعة تأثيراً جوهرياً عليها لكنها ليست شركة تابعة ولا تمثل حصة في مشروع مشترك. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات المالية والسياسات التشغيلية للشركة المستثمر فيها لكنه ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.8. **استثمارات في شركات زميلة (يتبع)**

تدرج النتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في هذه البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية باستثناء عندما تكون الاستثمارات مصنفة كاستثمارات محتفظ بها للبيع حيث يتم قياسها في هذه الحالة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5 "الموجودات المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة". وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف مبدئياً بالاستثمار في شركة زميلة في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة ويتم تعديله لاحقاً للاعتراف بحصة المجموعة في بيان الدخل والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة. عندما تتجاوز حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصة المجموعة في تلك الشركة الزميلة، تتوقف المجموعة عن الاعتراف بحصتها في الخسائر الإضافية. يتم الاعتراف بخسائر إضافية مدى تكبد المجموعة لالتزامات قانونية أو متوقعة أو أنها أجرت دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة امتلاك حصة المجموعة عن صافي القيمة العادلة المحددة للموجودات والمطلوبات والالتزامات الطارئة للشركة الزميلة المسجلة بتاريخ الشراء يتم الاعتراف بها كشهرة، والتي يتم إثباتها من ضمن القيمة الدفترية للاستثمار. يتم الاعتراف في الحال في بيان الدخل بأي زيادة، بعد إعادة التقدير لحصة المجموعة في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات الطارئة المحددة عن تكلفة الامتلاك.

يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 لتحديد ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بأي خسارة انخفاض في القيمة فيما يتعلق باستثمار المجموعة في شركة زميلة. عندما يكون ذلك ضرورياً، يتم اختبار القيمة الدفترية الكاملة للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) لتحديد الانخفاض في القيمة وذلك وفق معيار المحاسبة الدولي 36: "انخفاض قيمة الأصول" كأصل واحد من خلال مقارنة قيمته القابلة للاسترداد (القيمة التشغيلية والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أعلى) بقيمته الدفترية. تشكل أي خسارة للانخفاض في القيمة جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار. أي عكس لخسارة الانخفاض في القيمة هذه يتم الاعتراف به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36 وذلك بمقدار الزيادة اللاحقة في القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار.

عندما تتعامل مجموعة مع شركتها الزميلة، فإن الأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات مع الشركة الزميلة يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة للمجموعة فقط بحدود الحصص في الشركة الزميلة التي ليس لها علاقة بالمجموعة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة بتاريخ البيانات المالية للشركة الأم أو بتاريخ مبكر لا يزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ البيانات المالية للشركة الأم. يتم تعديل المبالغ الواردة في البيانات المالية للشركات الزميلة، حيثما كان ذلك ضرورياً، لضمان توافقها مع السياسات المحاسبية التي تطبقها المجموعة. وحيثما يكون ذلك عملياً فإنه يتم إدخال تعديلات بآثار العمليات المهمة أو الأحداث الأخرى التي أجريت بين تاريخ البيانات المالية للشركات الزميلة وتاريخ البيانات المالية للشركة الأم.

3.9. **ممتلكات ومعدات**

يتم إدراج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تدرج الممتلكات التي في طور الإنشاء بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة معترف بها. يتم احتساب الاستهلاك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة على أساس القسط الثابت اعتباراً من تاريخ جاهزية الموجودات للاستخدام في الغرض المحدد لها.

في نهاية كل سنة مالية يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك ويتم المحاسبة عن أية تغييرات في التقديرات على أسس مستقبلية. يتم تحميل مبالغ الصيانة والتصليح والاستبدالات والتحسينات البسيطة كمصاريف عند تكبدها.

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.9 ممتلكات ومعدات (يتبع)

يتم رسملة التحسينات والاستبدالات المهمة للموجودات. يتم تحديد أية أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستغناء عن أو استبعاد أية ممتلكات أو معدات كفرق بين متحصلات المبيعات والقيمة الدفترية للأصل ويتم إثباتها في بيان الدخل المجموع في الفترة التي تقع فيها.

3.10 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

بتاريخ كل مركز مالي تقوم المجموعة بمراجعة للقيم الدفترية لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على تعرض هذه الموجودات لانخفاض قيمتها. فإذا ما وجد مثل ذلك الدليل، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل حتى يمكن تحديد مقدار خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). وإذا لم يمكن تقدير القيمة المستردة للأصل الفردي، تقدر المجموعة القيمة المستردة للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة الأعلى بين القيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع وقيمة الاستخدام. وعند تقدير القيمة التشغيلية يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر خصم مناسب يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل.

في حالة تقدير القيمة المستردة للأصل (أو وحدة توليد النقد) بأقل من القيمة الدفترية له، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى مقدار القيمة المستردة له. يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع.

في حالة تم عكس خسارة انخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى مبلغ التقدير المعدل لقيمتها المستردة بحيث ألا تتجاوز القيمة الدفترية الزائدة تلك القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها في حال إلغاء الاعتراف بأي خسارة نتيجة انخفاض قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع.

3.11 أسهم خزينة

تتألف أسهم خزينة من أسهم رأس المال المصدرة للشركة الأم والمعاد شراؤها من قبل الشركة الأم ولم يتم حتى حينه إعادة إصدارها أو إلغائها. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة بطريقة التكلفة. وطبقاً لطريقة التكلفة يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المشتراة في حساب مقابل ضمن حقوق المساهمين. عند إعادة إصدار أسهم الخزينة يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب منفصل في حقوق الملكية (الربح من بيع أسهم خزينة) والذي يعتبر غير قابل للتوزيع. يتم تحميل أية خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أي خسائر إضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزينة أولاً لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً بالترتيب في الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم الربح الناتج عن بيع أسهم الخزينة. لا يتم دفع توزيعات أرباح نقدية على هذه الأسهم. ويؤدي إصدار أسهم منحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بنفس النسبة وتخفيض متوسط تكلفة السهم الواحد بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.12 مخصصات

تثبت المخصصات في بيان المركز المالي المجموع عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية أو التزامات متوقع حدوثها نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجية للمنافع الاقتصادية وذلك للوفاء بهذه الالتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام.

3.13 مخصص نهاية خدمة الموظفين

يتم عمل مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل الكويتي وعقود التوظيف. ويمثل هذا الالتزام غير الممول المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لإنهاء خدماته بتاريخ المركز المالي وهو يقارب القيمة الحالية للمديونية النهائية.

3.14 ترجمة عملة أجنبية

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهو أيضا عملة التشغيل للشركة الأم.

المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل العمليات المالية بعملة أخرى غير العملة التشغيلية للمجموعة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ العمليات. وفي تاريخ كل بيان مالي يتم إعادة ترجمة البنود النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. يتم إعادة ترجمة البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المثبتة بالقيمة العادلة وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ تحديد القيمة العادلة. بينما لا يتم إعادة ترجمة البنود غير النقدية التي تقاس وفقاً للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تدرج فروق الترجمة الناتجة من تسويات البنود النقدية أو من إعادة ترجمة البنود النقدية في بيان الدخل المجموع للسنة. تدرج فروق التحويل الناتجة من ترجمة البنود النقدية بالقيمة العادلة في بيان الدخل المجموع للسنة باستثناء الفروق الناتجة عن إعادة ترجمة البنود غير النقدية التي تم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر المتعلقة بها مباشرة في بيان الدخل الشامل الآخر. بالنسبة لهذه البنود غير النقدية فإن أي مكون ترجمة عملة لذلك الربح أو الخسارة يتم إدراجه أيضا مباشرة في بيان الدخل الشامل الآخر.

شركات المجموعة

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات للعمليات الأجنبية للمجموعة بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. تم ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات إلى عملة العرض للمجموعة بمتوسط سعر الصرف على مدى فترة البيانات المالية. يتم تحميل/قيد فروقات الصرف ضمن الدخل الشامل الآخر وإدراجها في حقوق الملكية ضمن احتياطي ترجمة عملة أجنبية. عند استبعاد عملية أجنبية يتم إعادة تصنيف الفروقات المتراكمة لتحويل العملة الأجنبية المثبتة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل وتثبيت كجزء من الربح أو الخسارة عند الاستبعاد. تم التعامل مع الشهرة والتعديلات بالقيمة العادلة، الناتجة عن امتلاك منشأة أجنبية كموجودات ومطلوبات للشركة الأجنبية يتم ترجمتها إلى الدينار الكويتي بسعر الإقفال.

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.15 الاعتراف بالإيرادات

- يتم التحقق من الإيراد من الودائع الإسلامية على أساس تقدير الإيراد المتوقع ويتم توزيعه على أساس الاستحقاق.
- يتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في تحصيلها.
- يتم التحقق من أتعاب إدارة المحفظة وإيراد العمولة عند اكتسابها وفقاً لشروط العقد ذي الصلة.
- يتم التحقق من إيراد الأتعاب عند اكتسابه وفقاً لشروط العقد ذي الصلة.

3.16 تكاليف وكالة

يتم احتساب تكاليف الوكالة على أساس الاستحقاق ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

3.17 موجودات أمانة

الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة لا يتم معاملتها كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة.

3.18 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الميزانية العمومية المجمعة في الفترة التي يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين.

3.19 المطلوبات والموجودات الطارئة

لم يتم إثبات الالتزامات الطارئة في البيانات المالية المجمعة. يتم الإفصاح عن ذلك إلا إذا كان احتمال التدفقات النقدية للموارد المتمثلة في المنافع الاقتصادية بعيداً. لا يتم إثبات الأصل المحتمل في البيانات المالية المجمعة لكن يتم الإفصاح عنها عند احتمال حدوث تدفقا نقدياً للمنافع الاقتصادية.

3.20 الأحكام المحاسبية المهمة والتقديرات غير المؤكدة

الأحكام المحاسبية

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة استخدمت الإدارة الأحكام والتقديرات عند تحديد المبالغ المعترف بها في البيانات المالية المجمعة. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

انخفاض قيمة الاستثمارات

تعامل المجموعة الاستثمارات المتاحة للبيع على أنها قد انخفضت قيمتها عندما يكون هناك انخفاضاً هاماً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من التكلفة. إن تحديد ما هو "هام" أو "فترة طويلة" يتطلب حكماً هاماً. بالإضافة إلى ذلك تقوم المجموعة بتقييم التذبذبات العادية، وذلك من ضمن عوامل أخرى تؤخذ في الحسبان في سعر السهم المعلن للأسهم المدرجة المسعرة وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية المخضومة للاستثمارات غير المسعرة.

تصنيف الاستثمارات

في تاريخ اقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة تصنيف تلك الاستثمارات إما بغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

3. السياسات المحاسبية المهمة (يتبع)

3.20 الأحكام المحاسبية المهمة والتقديرات غير المؤكدة (يتبع)

تصنيف الاستثمارات (يتبع)

يعتمد تصنيف المجموعة للاستثمارات على أنها بغرض المتاجرة على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. عندما لا يتم تصنيف الاستثمارات على أنها استثمارات بغرض المتاجرة ولكن يتاح بسهولة الوثوق بالقيمة العادلة، وأن التغير في القيمة العادلة يتم التعامل معه كجزء من بيان الدخل، يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. إن كافة الاستثمارات الأخرى يتم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

التقديرات غير المؤكدة

إن الافتراضات المستقبلية والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ المركز المالي، والتي لها خطر جوهري يتسبب في تسويات مادية لحسابات الموجودات والالتزامات بالبيانات المالية للسنة القادمة قد تم شرحها فيما يلي:

تقييم استثمار أدوات حقوق الملكية غير المسعرة

- يعتمد تقييم الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة على إحدى معاملات السوق الحديثة التالية التي تتم على أسس تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بشكل جوهري.
- التدفقات النقدية المتوقعة المخضومة بمعدلات حالية مطبقة على بنود ذات شروط وسمات مخاطر مشابهة.
- نماذج التقييم الأخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة تقديراً هاماً.

انخفاض قيمة الشركة الزميلة

لتحديد ما إذا كان قد حدث انخفاض في القيمة الدفترية للشركة الزميلة التي تتضمن شهرة فإن ذلك يتطلب تقدير قيمة الاستخدام للوحدات المولدة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها. إن احتساب قيمة الاستخدام يتطلب من المنشأة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة التي ستنتج من الوحدة المولدة للنقد وكذلك تقدير معدل الخصم الملائم وذلك لاحتساب القيمة الحالية.

إن القيمة الدفترية للشهرة المتضمنة في الاستثمار في الشركة الزميلة بتاريخ بيان المركز المالي كانت 2,409,963 دينار كويتي، بعد خسارة انخفاض القيمة بمبلغ 3,156,945 دينار كويتي التي تم الاعتراف بها خلال سنة 2010 (راجع إيضاح (11)

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة تقديراً هاماً.

4. النقد والنقد المعادل

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
505,299	3,108,097	نقد بالصندوق ولدى البنوك
(902,519)	(1,482,636)	سحب على المكشوف لدى بنك
(397,220)	1,625,461	

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

5. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2009	2010	الموجودات المالية
دينار كويتي	دينار كويتي	استثمارات مسعرة
496,260	57,635	قطاع الاستثمار
397,688	99,568	قطاع الصناعي
635,696	267,633	قطاع الخدمات
32,776	382,525	قطاع الأغذية
77,025	33,150	قطاع غير كويتي
1,639,445	840,511	صناديق مدارة
1,850,230	1,739,703	
3,489,675	2,580,214	

تم رهن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بقيمة عادلة 245,320 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: لا شيء دينار كويتي) مقابل دائنو وكالة (انظر إيضاح 15).

6. مدينو وكالة

2009	2010	مدينو وكالة
دينار كويتي	دينار كويتي	ناقص مخصص 1%
8,197,500	5,501,500	ناقص مخصص مدينو وكالة مشكوك في تحصيلها (انظر أدناه)
(81,975)	(55,015)	
(1,000,000)	(1,000,000)	
7,115,525	4,446,485	

يتضمن بند مدينو وكالة 2,116,500 دينار كويتي (2009: 2,447,500 دينار كويتي) من أفراد تم إجراء مخصص محدد لهم بقيمة 1,000,000 دينار كويتي (2009: 1,000,000 دينار كويتي).

7. الذمم المدينة والموجودات الأخرى

2009	2010	الذمم المدينة والموجودات الأخرى
دينار كويتي	دينار كويتي	تأمينات مستردة
19,740	8,690	إيراد مستحق
221,543	736,854	مصاريف مدفوعة مقدما
27,057	101,344	* مقدم مشروع
7,109,710	6,011,452	مخصص مقدم مشروع
(472,027)	(4,872,027)	* ذمم مدينة أخرى
8,654,909	7,453,212	مخصص ذمم مدينة أخرى
(5,680,968)	(7,089,935)	
9,879,964	2,349,590	

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

7. الذمم المدينة والموجودات الأخرى (يتبع)

* ان مقدم مشروعات يتمثل في:

(1) مقدمات مستثمرة في شركات تحت التأسيس

مقدم مشروعات بمبلغ 1,139,425 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: 2,171,984 دينار كويتي) مستثمرة في شركات تحت التأسيس.

(2) حق انتفاع بأرض:

- في 9 مارس 2008، أبرمت المجموعة عقدا مع طرف آخر لشراء حق انتفاع بأرض في منطقة الضباعية بالكويت. بلغت حصة المجموعة من ثمن الشراء 17,600,000 دينار كويتي وفق شروط العقد وتم سداد مبلغ 4,400,000 دينار كويتي كدفعة مقدم بالاتفاق مع البائع، تم إصدار شيك غير مؤرخ بالمبلغ المتبقي 13,200,000 دينار كويتي في نفس الوقت مع شرط أن يتم إيداع هذا الشيك خلال ثلاثة شهور من تاريخ تحويل حق الانتفاع بالأرض.
- في 15 أغسطس 2010، قدم البائع الشيك إلى البنك لصرفه قبل تحويل حق الانتفاع بالأرض المتفق عليه.
- خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2010؛ قامت المجموعة برفع قضايا في المحاكم ضد البائع لتعيين خبير بغرض إلغاء العقد وإرجاع الدفعة المقدمة والشيك على أساس أن بنود العقد لم يتم تنفيذها.
- علاوة على ذلك، وبناء على رأي المستشار القانوني الخارجي، لم تقم المجموعة بإثبات الالتزام الناتج عن الشيك المصدر والاصل المرتبط به في البيانات المالية المجمعة لحين البت في موضوع التعاقد من قبل القضاء.
- تم عمل مخصص بمبلغ 4,400,000 دينار كويتي في بيان المركز المالي المجمع يمثل الرصيد الكامل للدفعة المقدمة.
- وبناءً على هذه الدعاوى القانونية، قررت إدارة المجموعة عمل مخصص للدعاوى القانونية بمبلغ 1,000,000 دينار كويتي.

** في 16 سبتمبر 2010، قامت الشركة الأم برفع قضية ضد شركة محلية لمبلغ مستحق السداد يبلغ 5,668,298 دينار كويتي متضمن في ذمم مدينة أخرى. قامت المجموعة بالفعل بعمل مخصص انخفاض في القيمة للمبلغ بالكامل في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009.

8. استثمارات متاحة للبيع

2009	2010	أوراق مالية مسعرة
دينار كويتي	دينار كويتي	أوراق مالية غير مسعرة
25,533,242	9,748,990	
60,276,951	53,001,759	
85,810,193	62,750,749	

كما في 31 ديسمبر 2010، أجرت الإدارة مراجعة للقيم الدفترية لاستثماراتها المتاحة للبيع المسعرة وغير المسعرة، وقررت أن انخفاض للقيمة قد حدث لهذه الموجودات بإجمالي 6,937,614 دينار كويتي (2009: 2,498,682 دينار كويتي)، وبالتالي تم الاعتراف بذلك في بيان الدخل المجمع (انظر إيضاح 24).

قامت المجموعة بتقييم استثماراتها من خلال حساب متوسط التقييم على أساس التدفقات النقدية المخصومة، باستخدام معدلات الخصم المناسبة، والتقييم الصافية للأصول.

شركة الصفاة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

8. استثمارات متاحة للبيع (يتبع)

الحركة في استثمارات متاحة للبيع

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
82,121,729	85,810,193	الرصيد في بداية السنة
8,956,049	456,313	إضافات
3,855,381	-	صافي إعادة تصنيف من / (إلى) استثمار في شركات زميلة
(2,498,682)	(6,937,614)	خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الدخل
8,061,145	(9,855,231)	التغير في القيمة العادلة
(14,685,429)	(6,722,912)	استيعادات
85,810,193	62,750,749	الرصيد في نهاية السنة

تم رهن استثمارات متاحة للبيع بقيمة عادلة بمبلغ 33,885,415 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 (31 ديسمبر 2009: 39,134,359 دينار كويتي) مقابل دائنو وكالة (انظر إيضاح 15).

9. موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع

تمتلك المجموعة حصص حقوق ملكية أكبر من 50% في ثلاث شركات. تم شراء هذه الشركات التي لم يتم تجميعها بنية صريحة في بيعها خلال سنة واحدة ومن ثم تم تصنيفها كموجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع.

ما تزال الإدارة تتفاوض حالياً مع الأطراف المهتمة لبيع كافة هذه الموجودات بسعر أكبر من القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2010، ومن المتوقع إتمام هذه المفاوضات خلال 2011.

في 31 ديسمبر 2010، أجرت الإدارة مراجعة للقيم الدفترية لموجوداتها غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، وقررت أن انخفاض القيمة قد حدث لهذه الموجودات بإجمالي 1,882,495 دينار كويتي (2009: 370,000 دينار كويتي)، وبالتالي تم الاعتراف بذلك في بيان الدخل المجمع (إيضاح 24).

10. استثمارات في شركات تابعة غير مجمعة

لم تبدأ الشركات التالية عملياتها التجارية بعد وعلى ذلك فهي غير مجمعة خلال السنة ومدرجة بالتكلفة.

اسم الشركة:	2009	2010	نسبة الملكية	2009	2010	نسبة الملكية
	دينار كويتي	دينار كويتي	%	%		%
شركة المستقبل الأولى للتطوير العقاري ذ.م.م	75,000	47,250	75	75		
شركة دار الصفاة للتجارة العامة ذ.م.م	149,797	147,457	100	100		
الشركة المصرية لخدمات التأجير التمويلي - فين ليز، مصر	543,556	275,000	100	100		
	768,353	469,707				

شركة الصفاة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

11. استثمارات في شركات زميلة

فيما يلي نسبة ملكية المجموعة في الشركات الزميلة:

القيمة الدفترية		نسبة الملكية		اسم الشركة
2009	2010	2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	(%)	(%)	
6,172,581	5,959,072	25.00	25.00	شركة الصفاة العقارية ش.م.ك. (مقفلة)
4,334,665	1,221,694	30.00	30.00	شركة المركز الطبي الكويتي القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
11,054,704	11,207,884	25.84	25.84	شركة الصفاة تك القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
3,291,417	1,287,700	24.09	24.09	شركة دانة الصفاة العقارية ش.م.ك. (مقفلة)
3,415,320	2,078,000	23.10	24.62	شركة دار الهدى القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
6,550,067	4,046,400	45.00	45.00	شركة مجموعة الطاعن للتجارة العامة ذ.م.م
4,693,123	4,711,298	20.33	21.67	شركة آسيا القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
1,037,010	1,110,978	25.00	25.00	شركة أس آيه أف جوردن ليمتد
2,028,601	1,215,000	25.00	25.00	شركة الصفاة للتطوير العقاري ش.م.ك. (مقفلة)
100,370	35,400	27.00	27.00	شركة الصفاة ميديا للدعاية والإعلان ش.م.ك. (مقفلة)
42,677,858	32,873,426			

تم إدراج حصة نتائج الشركات الزميلة على أساس البيانات المالية التي أعدتها الإدارة.

تتضمن تكلفة الاستثمار في شركات زميلة شهرة بمبلغ 2,409,963 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: 5,566,908 دينار كويتي).

تم إجراء تقييم لكل شركة زميلة، باستخدام التدفقات النقدية المخصومة مع مراجعة للموجودات والمطلوبات ذات الصلة والأداء التجاري الحالي والمستقبلي للشركة الزميلة من قبل الإدارة كما في 31 ديسمبر 2010 ونتيجة ذلك تم إثبات انخفاض في القيمة بمبلغ 3,156,945 دينار كويتي (راجع إيضاح 24).

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركة الزميلة المسعرة 6,615,270 دينار كويتي (2009: 10,943,660 دينار كويتي).

تم رهن استثمار في شركات زميلة بقيمة عادلة بمبلغ 19,225,137 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: 21,005,112 دينار كويتي) مقابل دائنو وكالة (انظر إيضاح 15).

فيما يلي ملخص البيانات المالية للشركات الزميلة للمجموعة:

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

11. استثمارات في شركات زميلة (يتبع)

المركز المالي للشركات الزميلة:

2009	2010
دينار كويتي	دينار كويتي
262,331,190	236,200,409
(114,896,950)	(116,307,261)
147,434,240	119,893,148
37,110,950	30,463,463
11,982,958	2,493,434
(17,019,066)	(13,193,465)
(4,734,676)	(7,145,059)

المركز المالي للشركات الزميلة:

مجموع الموجودات

مجموع المطلوبات

صافي الموجودات

حصة المجموعة في صافي موجودات شركات زميلة

الحصة من إيرادات ونتائج شركات زميلة:

إجمالي إيرادات

مجموع النتائج

حصة المجموعة من نتائج شركات زميلة

12. حق انتفاع بممتلكات

يتضمن حق انتفاع بممتلكات كما في 31 ديسمبر 2010 مدفوعات ومصاريف متكيدة في مشروع بنظام البناء والتشغيل والتحويل (بي أو تي) الممنوح للمجموعة خلال 2005. إن مشروع المجموعة بنظام (B. O. T) مقام على أرض مستأجرة من طرف ثالث لمدة عشرين سنة بموجب اتفاقية حق انتفاع قابلة للتجديد.

13. ممتلكات ومعدات

أثاث وتركيبات وأجهزة كمبيوتر
دينار كويتي
581,946
52,117
634,063
372,707
(154,426)
852,344
239,855
141,756
381,611
130,019
(119,337)
392,293
460,051
252,452

التكلفة

الرصيد في 31 ديسمبر 2008

إضافات

الرصيد في 31 ديسمبر 2009

إضافات

استيعادات

الرصيد في 31 ديسمبر 2010

الاستهلاك المتراكم

الرصيد في 31 ديسمبر 2008

المحمل للسنة

الرصيد في 31 ديسمبر 2009

المحمل للسنة

متعلق باستيعادات

الرصيد في 31 ديسمبر 2010

القيمة الدفترية

31 ديسمبر 2010

31 ديسمبر 2009

معدلات الاستهلاك السنوي للأثاث والتركيبات هي 20% وأجهزة الكمبيوتر 33%.

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

14. مستحق للبنوك

حصلت المجموعة على تسهيلات وكالة غير مضمونة من بنك أجنبي بشرط ألا تقل التكلفة السنوية عن 11.50%.

15. دائنو وكالة

2009	2010
دينار كويتي	دينار كويتي
54,860,356	42,334,856
11,000,000	15,960,000
65,860,356	58,294,856

الجزء المتداول

الجزء غير المتداول

حصلت المجموعة على وكالة من البنوك التجارية بمبلغ 28,210,000 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: 32,600,000 دينار كويتي) بتكاليف تعاقدية 2.5% إلى 4% (31 ديسمبر 2009: 2.5% و 4%) فوق سعر خصم بنك الكويت المركزي سنويا. هذه الوكالة مضمونة باستثمارات الشركة الأم في شركة تابعة مجمعة، وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، واستثمارات متاحة للبيع وشركات زميلة بقيمة دفترية تبلغ 29,346,716 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: 31,194,738 دينار كويتي) (راجع إيضاحات 3.2، 5، 11.8).

حصلت المجموعة على تسهيلات وكالة من أحد البنوك الأجنبية بمبلغ 27,777,856 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: 28,390,356 دينار كويتي) بتكاليف تعاقدية بنسبة 12% سنويا. هذه الوكالة مضمونة باستثمارات الشركة الأم في استثمارات متاحة للبيع بقيمة دفترية تبلغ 24,411,801 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: 28,948,496 دينار كويتي) (راجع إيضاح 8). استحق هذا الرصيد في 30 نوفمبر 2010 وبقي غير مسدد بالإضافة إلى الأرباح المتعلقة به بمبلغ 416,667 دينار كويتي. قام المقرض بإرسال إشعار قانوني للمجموعة.

بالإضافة إلى ذلك، حصلت المجموعة على وكالة غير مضمونة من شركات استثمار محلية بمبلغ 2,307,000 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: 4,870,000 دينار كويتي) بتكلفة 7% إلى 7.75% (31 ديسمبر 2009: 7% إلى 7.75%) سنويا.

ان وكالة دائنة بمبلغ 1,707,000 دينار كويتي استحققت في 21 نوفمبر 2010 ولم تسدد بالإضافة إلى أرباح مستحقة بمبلغ 147,515 دينار كويتي ان هذه الوكالة هي من شركة غير استثمارية بما يخالف تعليمات بنك الكويت المركزي.

16. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في الشركات الزميلة، وكبار المساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة، المسؤولين التنفيذيين وعائلاتهم والشركات التي تسيطر عليها هذه الأطراف أو التي تسيطر عليها بشكل مشترك أو التي لها تأثير جوهري عليها. تمت كل معاملات المجموعة مع الأطراف ذات الصلة وفقا لشروط معتمدة من إدارة المجموعة.

تم حذف كافة الأرصدة والمعاملات بين الشركة الأم وشركاتها التابعة، التي تعتبر أطراف ذات صلة بالشركة الأم، عند التجميع ولم يتم الإفصاح عنها في هذا الإفصاح. إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة المتضمنة في البيانات المالية المجمعة هي كما يلي:

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

16. معاملات مع أطراف ذات صلة (يتبع)

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
108,048	108,048	المعاملات خلال السنة
252,950	204,999	رواتب ومزايا العضو المنتدب
493,559	155,311	رواتب ومزايا موظفي الإدارة الرئيسيين
109,726	83,460	شركات زميلة وشركات تابعة غير مجمعة
964,283	551,818	أطراف أخرى ذات صلة
3,157,981	3,407,055	المستحق من:
-	(3,120,082)	شركات زميلة وشركات تابعة غير مجمعة
3,157,981	286,973	مخصص مستحق من شركة زميلة
50,455,711	40,779,996	خارج المركز المالي:
		محافظ مدارة

17. ذمم دائنة ومطلوبات أخرى

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,817,272	1,784,923	ذمم تجارية دائنة
598,173	1,660,636	مصروفات مستحقة
116,489	168,266	مخصص أجازات
42,660	19,816	توزيعات أرباح دائنة
2,574,594	3,633,641	

18. رأس المال

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
78,000,000	78,000,000	رأس المال المصرح به
77,298,334	77,298,334	رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل: 772,983,339 (31 ديسمبر 2009): 772,983,339 (سهم قيمة كل سهم 100 فلس)

19. علاوة إصدار

تنتج علاوة الإصدار من إصدار حقوق وإصدار إستراتيجي للأسهم. إن حساب علاوة الإصدار غير متاح للتوزيع. خلال 2009، تم استخدام حساب علاوة الإصدار لتغطية خسائر متراكمة بمبلغ 33,793,134 دينار كويتي بعد موافقة الجمعية العامة السنوية (انظر إيضاح 30).

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

20. احتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات التجارية لعام 1960 وتعديلاته اللاحقة، وعقد تأسيس الشركة الأم، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى حساب الاحتياطي الإجباري حتى يبلغ إجمالي الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع الاحتياطي الإجباري مقيد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بمثل هذه التوزيعات.

21. الاحتياطي الاختياري

وفقا لمتطلبات عقد تأسيس الشركة الأم، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي الاختياري. ومن الممكن إيقاف مثل هذا التحويل بقرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوية بناء على توصية مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيع هذا الاحتياطي.

22. أسهم خزينة

2009	2010	
535,800	1,135,800	عدد الأسهم (سهما)
0,07%	0,15%	نسبة الأسهم المصدرة (%)
57,866	71,555	القيمة السوقية (بالدينار الكويتي)
188,849	249,344	التكلفة (دينار كويتي)

تم شراء الأسهم بناء على تصريح ممنوح لمجلس الإدارة من قبل المساهمين ووفقا للقرارات الوزارية رقم 10 لسنة 1987 ورقم 11 لسنة 1988. إن الاحتياطي المساوية لتكلفة أسهم الخزينة المملوكة غير متاحة للتوزيع.

23. مخصص الذمم المدينة والموجودات الأخرى

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
660,278	5,824,860	ذمم مدينة وموجودات أخرى
505,812	-	مدينو وكالة
-	3,120,082	مستحق من أطراف ذات صلة
-	1,000,000	مخصص دعاوى قانونية
-	500,000	ضمان بنكي نيابة عن شركة زميلة
1,166,090	10,444,942	

24. خسائر الانخفاض في القيمة

خلال السنة، أجرت الإدارة اختبار لانخفاض القيمة على العديد من الموجودات لتقييم قابلية استرداد هذه الموجودات. فيما أدناه ملخص لخسائر انخفاض القيمة المعترف بها كما في نهاية السنة.

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
2,498,682	6,937,614	استثمارات متاحة للبيع
370,000	1,882,495	موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع
4,134,805	3,156,945	استثمار في شركات زميلة
7,003,487	11,977,054	

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

25. إيرادات أخرى

2009	2010
دينار كويتي	دينار كويتي
760,000	285,700
25,188	65,289
785,188	350,989

إيرادات استشارات
إيرادات متنوعة أخرى

26. مصاريف عمومية وإدارية

2009	2010
دينار كويتي	دينار كويتي
980,542	1,069,142
214,944	219,645
212,475	83,449
141,756	130,019
464,349	645,979
2,014,066	2,148,234

تكاليف موظفين
أتعاب قانونية ومهنية
الإيجار
الاستهلاك والإطفاء
أخرى

27. خسارة السهم

يتم احتساب خسارة السهم بقسمة الخسارة العائدة لمالكي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. فيما يلي الخسارة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة والمستخدم في احتساب ربحية السهم:

2009	2010
(16,136,030)	(29,509,151)
772,447,539	772,140,142
(20.89)	(38.22)

خسارة السنة العائدة إلى مالكي الشركة الأم (دينار كويتي)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم ناقص أسهم الخزنة (سهما)
خسارة السهم (فلس)

28. موجودات أمانة

لا يتم معاملة الأموال المدارة للآخرين من قبل الشركة الأم والموجودات المحتفظ بها كأمانة أو بصفة الائتمان والالتزامات المرتبطة بها كموجودات أو التزامات للمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة. بلغ إجمالي موجودات الأمانة بتاريخ المركز المالي 89,664,533 دينار كويتي (2009: 139,446,231 دينار كويتي).

29. ارتباطات والتزامات طارئة

2009	2010
دينار كويتي	دينار كويتي
1,870,000	1,770,000

كفالات بنكية

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

29. ارتباطات والتزامات طارئة (يتبع)

كما في 31 ديسمبر 2010، قامت المجموعة بإجراء مراجعة للارتباطات والالتزامات وتم أخذ مخصص بمبلغ 500,000 دينار كويتي (2009: لا شيء) للضمانات البنكية التي أصدرتها الشركة الزميلة التي نكفلها (انظر إيضاح 23).

التزامات التأجير التشغيلي

كما في 31 ديسمبر 2010 كان الحد الأدنى للالتزامات الإجارة المستقبلية كما يلي:

2009	2010
دينار كويتي	دينار كويتي
270,000	360,000
1,800,000	1,440,000
5,130,000	5,400,000

لا يزيد عن سنة

أكثر من سنة لكن أقل من خمس سنوات

أكثر من خمس سنوات لكن لا يزيد عن عشرين سنة

30. الجمعية العامة السنوية

لم يقترح مجلس الإدارة أية توزيعات أرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010. يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العامة للمساهمين.

اعتمدت الجمعية العامة السنوية للمساهمين في اجتماعها المنعقد في 16 مايو 2010 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009. واعتمدت أيضاً عدم توزيع أرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 ورسملة الخسائر المتراكمة بمبلغ 38,139,687 دينار كويتي للسنة المنتهية بذلك التاريخ باستخدام ما يلي.

دينار كويتي	إجمالي الاحتياطي الاختياري
4,346,553	جزء من علاوة الإصدار
33,793,134	
38,139,687	

31. الأدوات المالية

(أ) إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أغراض المجموعة في إدارة رأس المال في المحافظة على قدرة المجموعة في الاستمرار في النشاط ككيان مستمر وذلك حتى تتمكن من تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين وتقديم عائد ملائم للمساهمين من خلال تسعير المنتجات والخدمات بما يتفق مع مستوى المخاطر المأخوذة.

تحدد المجموعة مبلغ رأس المال تناسبياً مع المخاطر. تدير المجموعة رأس المال ويتم إجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وفي خصائص الموجودات ذات العلاقة. ومن أجل الحفاظ على/أو تعديل هيكل رأس المال فإن المجموعة يمكنها القيام بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار أسهم جديدة أو بيع موجودات بهدف تخفيض الدين.

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

31. الأدوات المالية (يتبع)

(أ) إدارة مخاطر رأس المال (يتبع)

معدل المديونية:

إن معدل المديونية في نهاية السنة هو كما يلي:

2009	2010
دينار كويتي	دينار كويتي
66,762,875	59,777,492
(505,299)	(3,108,097)
66,257,576	56,669,395
116,750,441	77,235,841
57%	73%

دين لأجل

نقد لدى البنوك

صافي الدين

حقوق الملكية

نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يفشل أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. تتم مراقبة سياسة ومخاطر الائتمان للمجموعة على أسس مستمرة. وتهدف المجموعة إلى تجنب التركيز الائتماني للمخاطر في أفراد أو مجموعة من العملاء في موقع محدد أو نشاط معين ويتأتى ذلك من خلال تنوع نشاطات الإقراض والحصول على الضمانات حيثما كان ذلك ملائماً.

إن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف طرف آخر عن السداد محدود بالقيمة الدفترية للنقد والنقد المعادل، والذمم المدينة، واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، واستثمارات متاحة للبيع.

(ج) مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملة الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. توجد مخاطر التعرض لخسائر ناتجة عن التذبذب في أسعار الصرف بينما لا تتحوط المجموعة للتعرض لمخاطر العملات الأجنبية.

كما في 31 ديسمبر 2010 كان لدى المجموعة التعرضات المهمة التالية:

2009	2010
دينار كويتي	دينار كويتي
19,539,326	7,939,209
(27,630,538)	(28,895,241)
57,052,001	52,373,243
3,052,045	1,658,626
1,857,085	-
6,894,049	4,083,487
1,037,010	1,110,978
61,800,978	38,270,302

دولار أمريكي

ريال قطري

درهم إماراتي

جنيه مصري

ريال سعودي

دينار بحريني

دينار أردني

صافي الموجودات بالعملات الأجنبية

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

31. الأدوات المالية (يتبع)

(ج) مخاطر العملات الأجنبية (يتبع)

يتضمن الجدول أدناه تحليلاً بتأثير زيادة قوة سعر الصرف بنسبة 5% مقابل الدينار الكويتي عن المستويات المطبقة في 31 ديسمبر 2010 مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة في بيان الدخل المجموع وحقوق الملكية. إن المبالغ السالبة الواردة في الجدول تعكس انخفاضاً محتملاً في بيان الدخل المجموع أو حقوق الملكية بينما تعكس المبالغ الموجبة زيادة صافية محتملة.

2009		2010		التغير في سعر صرف العملة	العملة
التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الربح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الربح		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	%	
967,843	9,123	387,986	8,974	±5	دولار أمريكي
54,834	(1,436,361)	53,651	(1,498,413)	±5	ريال قطري
2,148,880	703,720	1,930,124	688,538	±5	درهم إماراتي
27,178	125,424	13,750	69,181	±5	جنيه مصري
-	92,854	-	-	±5	ريال سعودي
342,807	1,895	202,320	1,854	±5	دينار بحريني
51,850	-	55,549	-	±5	دينار أردني

(د) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر ألا تكون المجموعة قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. تنشأ مخاطر السيولة الرئيسية للمجموعة من دائنو وكالة وللحد من هذه المخاطر قامت المجموعة بإعادة جدولة معظم وكالاتها الدائنة وتثق الإدارة في أن بإمكانهم لاحقاً تجديد تواريخ الاستحقاق مرة أخرى (انظر إيضاح 15). تقوم الإدارة بإدارة الموجودات مع مراعاة السيولة، ومراقبة السيولة بشكل يومي. للاطلاع على سجل سيولة الموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (انظر إيضاح 33).

(هـ) مخاطر سعر حقوق الملكية

إن مخاطر سعر حقوق الملكية هي مخاطر تذبذب الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار حقوق الملكية. إن الأدوات المالية التي يحتتمل أن تعرض المجموعة لمخاطر حقوق الملكية تتألف بشكل رئيسي من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، واستثمارات متاحة للبيع، واستثمارات في شركة زميلة. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنوع استثماراتها على أساس توزيعات الأصل المحددة مسبقاً على فئات متعددة والتقييم المستمر لظروف السوق والاتجاهات وتقدير الإدارة لتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

يوضح الجدول التالي حساسية التغيرات في القيمة العادلة للتغيرات المحتملة في أسعار حقوق الملكية بشكل معقول مع ثبات كل المتغيرات الأخرى. من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاض في أسعار حقوق الملكية مساوي ومقابل لتأثير الزيادة الموضحة أدناه.

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

31. الأدوات المالية (يتبع)

(هـ) مخاطر سعر حقوق الملكية (يتبع)

التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الربح	التأثير على سعر حقوق الملكية	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الربح	التأثير على سعر حقوق الملكية
2009	2009	2009	2010	2010	2010
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
1,072,593	1,968,099	%+5	853,388	1,522,891	%+5
2,675,976	410,383	%+5	2,284,149	273,276	%+5
541,941	-	%+5	-	-	%+5

(و) القيمة العادلة للأدوات المالية

(أ) أساليب التقييم والافتراضات المطبقة لأغراض قياس القيمة العادلة

فيما يلي القيمة العادلة المحددة للموجودات المالية:

- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية (الأوراق المالية المسعرة) ذات البنود والشروط القياسية والمتداولة في أسواق نشطة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة.
- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية (الصناديق غير المسعرة) استناداً إلى أسعار معاملات سوق حالية يمكن تحديدها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى (الأوراق المالية غير المسعرة) وفقاً لنماذج التسعير المتعارف عليها على أساس تحليل التدفقات النقدية المخضومة باستخدام بيانات سوق يمكن تحديدها.

(ب) قياسات القيمة العادلة المثبتة في بيان المركز المالي

- يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، مصنفة في مستويات من 1 إلى 3 على أساس درجة دعم القيمة العادلة الخاصة بكل مستوى بمصادر يمكن تحديدها.
- قياسات القيمة العادلة للمستوى 1 مستمدة من الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات مماثلة.
 - قياسات القيمة العادلة للمستوى 2 مستمدة من مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة الواردة في المستوى 1 المدعومة بمصادر يمكن تحديدها للموجودات إما بشكل مباشر (أي، الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي، مستمدة من الأسعار).
 - قياسات القيمة العادلة للمستوى 3 مستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات للموجودات التي لا تستند إلى بيانات سوق مدعومة بمصادر يمكن تحديدها (مدخلات غير مدعومة بمصادر يمكن تحديدها).

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

31. الأدوات المالية (يتبع)

(و) القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

(ب) قياسات القيمة العادلة المثبتة في بيان المركز المالي (يتبع)

المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
840,511	-	-	840,511
-	1,739,703	-	1,739,703
9,748,990	-	-	9,748,990
-	-	53,001,759	53,001,759
10,589,501	1,739,703	53,001,759	65,330,963

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

حقوق ملكية مسعرة

صناديق مدارة

استثمارات متاحة للبيع

حقوق ملكية مسعرة

حقوق ملكية غير مسعرة

المجموع

31 ديسمبر 2009

المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
1,639,445	-	-	1,639,445
-	1,850,230	-	1,850,230
25,533,242	-	-	25,533,242
-	-	60,276,951	60,276,951
27,172,687	1,850,230	60,276,951	89,299,868

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

حقوق ملكية مسعرة

صناديق مدارة

استثمارات متاحة للبيع

حقوق ملكية مسعرة

حقوق ملكية غير مسعرة

المجموع

إن تسوية قياسات القيمة العادلة للمستوى 3 للموجودات المالية هي كالتالي:

31 ديسمبر 2010

استثمارات متاحة للبيع
60,276,951
(142,159)
(5,760,500)
(1,372,533)
53,001,759

رصيد أول الفترة

إجمالي الأرباح أو الخسائر

في بيان الدخل

في الدخل الشامل الآخر

مشتريات / مبيعات (بالصافي)

رصيد الإقفال

31 ديسمبر 2009

66,141,840
(1,493,489)
162,156
1,062,532
(5,596,088)
60,276,951

رصيد أول الفترة

إجمالي الأرباح أو الخسائر

في بيان الدخل

في الدخل الشامل الآخر

مشتريات / مبيعات (بالصافي)

إعادة تصنيف إلى حقوق مسعرة

رصيد الإقفال

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

32. المعلومات القطاعية

القطاع التشغيلي هو عنصر من عناصر الكيان الذي يدخل في أنشطة أعمال يحقق من خلالها أرباحاً ويتكبد مصاريف، والذي تتم مراجعة نتائجه التشغيلية بانتظام من قبل صانع القرار الرئيسي في الكيان من أجل تخصيص الموارد للقطاع ولتقييم أداءه، والذي يتوفر له معلومات مالية منفصلة.

(أ) التقارير القطاعية

تعتبر المجموعة أن وحدات الأعمال التي تقدم منتجات أو خدمات معينة تشكل قطاعات يتم الإفصاح وإعداد تقارير عنها. ولما كانت أنشطة المجموعة تتعلق بشكل رئيسي بإدارة الاستثمار، فقد تم تحديد قطاع واحد فقط مفصّل عنه.

(ب) المناطق الجغرافية

تمارس المجموعة أنشطة أعمالها بشكل رئيسي في دولة الكويت. موضح أدناه المعلومات المالية عن المناطق الجغرافية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010:

31 ديسمبر 2010

	الكويت	الصين	أخرى	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
إجمالي الإيرادات	(27,211,269)	4,461,348	888,372	(21,861,549)
نتائج القطاع	(34,911,186)	4,461,348	888,372	(29,561,466)
موجودات القطاع	75,587,341	-	66,277,559	141,864,900
مطلوبات القطاع	34,660,808	-	29,968,251	64,629,059

31 ديسمبر 2009

	الكويت	الصين	أخرى	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
إجمالي الإيرادات	(9,017,392)	-	799,180	(8,218,212)
نتائج القطاع	(13,490,952)	-	(2,762,468)	(16,253,420)
موجودات القطاع	97,286,497	10,838,819	78,303,965	186,429,281
مطلوبات القطاع	40,951,629	-	28,727,211	69,678,840

تتضمن القطاعات الجغرافية الأخرى الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والسعودية، ومصر، والأردن.

33. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

إن استحقاقات المجموعة الموضحة أدناه مبنية على أساس الفترة المتبقية في تاريخ المركز المالي لتاريخ الاستحقاق التعاقدية. في حالة الأدوات المالية التي ليس لها تاريخ استحقاق تعاقدي، يكون الاستحقاق مبني على أساس تقدير الإدارة للفترة التي يتم فيها تحصيل أو بيع الأصل وتسوية الالتزام.

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

33. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (يتبع)

في 31 ديسمبر 2010

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة واحدة	انقضت فترة استحقاقها ولم تسدد
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الموجودات			
3,108,097	-	3,108,097	-
2,580,214	-	2,580,214	-
4,446,485	-	4,446,485	-
2,349,590	-	2,349,590	-
286,973	-	286,973	-
62,750,749	62,750,749	-	-
16,441,959	-	16,441,959	-
91,964,067	62,750,749	29,213,318	-
مجموع الموجودات			
المطلوبات			
1,482,636	-	1,482,636	-
58,294,856	15,960,000	12,850,000	29,484,856
3,633,641	-	3,069,459	564,182
217,926	217,926	-	-
63,629,059	16,177,926	17,402,095	30,049,038

في 31 ديسمبر 2009

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة واحدة	انقضت فترة استحقاقها ولم تسدد
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الموجودات			
505,299	-	505,299	-
3,489,675	-	3,489,675	-
7,115,525	-	7,115,525	-
9,879,964	-	9,879,964	-
3,157,981	-	3,157,981	-
85,810,193	85,810,193	-	-
18,324,454	-	18,324,454	-
128,283,091	85,810,193	42,472,898	-
مجموع الموجودات			
المطلوبات			
902,519	-	902,519	-
65,860,356	11,000,000	54,860,356	-
2,574,594	-	2,574,594	-
341,371	341,371	-	-
69,678,840	11,341,371	58,337,469	-

تابع إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

34. الاستمرارية

كما في 31 ديسمبر 2010، كان لدى المجموعة وكالات دائنة مستحقة متأخرة السداد بمبلغ 29,484,856 دينار كويتي بأرباح مستحقة 564,182 دينار كويتي.

تتفاوض المجموعة حالياً مع المقرضين لتسوية المبالغ المستحقة متأخرة السداد من خلال تسهيل بعض المحافظ التي تحتفظ بها المجموعة. بعد تسوية هذه المطلوبات المستحقة متأخرة السداد فإن إدارة الشركة الأم واثقة من أن الافتراضات الأخرى للمجموعة سيتم تمديدها عندما يحل تاريخ استحقاقها. وحيث يتوفر لدى الشركة الضمانات الكافية التي تفي بحقوق المقرضين واستمرارية الشركة.

35. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتفق مع عرض السنة الحالية.